جامعة أحمد دراية – أدرار- الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أثر تقلبات أسعار البترول على الموازنة العامة بالجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2020

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبين: - لحسن نورالدين
- صديقي محمد

اعضاء لجنة المناقشة:

صديقي عبد الكريم	استاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة ادرار
المومن عبد الكريم	استاذ محاضر أ	مقررا ومشرفا	جامعة ادرار
بلبالي عبد السلام	استاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة ادرار

الموسم الجامعي : 2020 - 2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République algérienne populaire et démocratique

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

جامعة احمد دراية - ادرار
المكتبـــة المركـــزية
مصلحة البحث الببليوغرافي
الرقم.....م .م/م.ب.ب /ج.أ/2021

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR
BIBLIOTHÈQUE CENTRALE
Service de recherche bibliographique
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): المومن عبد الكريم

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ : اثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر
دراسة قياسية للفترة 1980-2018

من إنجاز الطالب(ة): لحسن نور الدين

و الطالب(ة): صديقي محمد

كلية : العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

تاريخ تقييم / مناقشة: 2021/06/25

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في : 28 جوان 2021

مساعد رئيس القسم:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
قسم العلوم الاقتصادية
جامعة أدرار

رئيس قسم علوم الاقتصادية
د. لحسيس عبد القادر

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم
٢٥
ابراهيم المصري

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو أن هدانا الله، أهدي ثمرة هذا العمل

متواضع

إلى منبع فخري واعتزازي، إلى من غمرني بعطفه وحنانه وزرع بنفسي حب الخير والدي العزيز .

إلي من ارفقتني دعاواتها، وزادني رضاها نجاحا، إلى منبع الامل الصافي الحنون والأمل المشرق الذي لا يغيب ضوءه كالشمس والقمر أمي الحبيبة.

إلى الشموع التي أنارت دربي وقاسمتني حياتي بمرح ومحبة إخوتي وأخواتي.

إلى كل اصدقائي وعائلاتهم، والى كل الزملاء و الزميلات في قسم العلوم الاقتصادية.

إلى كل من تسعه ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي.

الشكر

أول الشكر لله القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام و يسر لنا سبل العلم والمعرفة فله الشكر والحمد حتى يرضى وله الشكر والحمد بعد الرضى.

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف المومن عبد الكريم صاحب الفضل بعد لله على ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات قيمة خلال كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة و تسخير وقتهم وجهدهم لقراءتها.

لا يفوتني أن أشكر كل من تزودت بعلمهم وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة ادرار.

فهرس المحتويات

المحتوى	
إهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	ا – ب
قائمة الجداول	ج
قائمة الأشكال	د
مقدمة	هـ – و – ز
الفصل الأول: الاطار النظري لاسعار النفط و الموازنة العامة في الجزائر	
المبحث الأول: مفاهيم حول اسعار النفط و الموازنة العامة	9
➢ المطلب الأول: مفاهيم حول أسعار النفط	9
➢ المطلب الثاني: مفاهيم اساسية حول الموازنة العامة	15
➢ المطلب الثالث: العلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة	21
المبحث الثاني: الدرسات السابقة	27
➢ الدراسات السابقة باللغة العربية	27
➢ الدراسات السابقة باللغة الأجنبيه	28
➢ مقارنة بين الدرسات الحالية بالدرسات السابقة	29
خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني: الدرسات القياسية لانعكاسات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر حلال الفترة 1980-2020	
المبحث الأول: تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستعملة في الدراسة	32

المطلب الأول: تحليل ووصف متغيرات الدراسة	32
المطلب الثاني: الأدوات المستعملة في الدراسة	38
المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	44
المطلب الأول: عرض النتائج المتوصل إليها	44
المطلي الثاني: الاختبارات التشخيصية	49
خلاصة الفصل الثاني	53
الخاتمة	54
قائمة المصادر والمراجع	55

قائمة الجداول

01	تطور حاصل الجباية البترولية الإجمالية في الجزائر تبعا لتقلبات اسعار النفط خلال الفترة 1980-2020	22
02	تأثير تغيرت سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على حاصل الجباية البترولية الاجمالية خلال الفترة (1980-2020)	24
03	اختبار استقرار السلاسل الزمنية	45
04	نتائج تقدير نموذج ARDL	46
05	نتائج اختبار منهج الحدود	47
06	تقدير العلاقات في المدى الطويل	48
07	تقدير نموذج نصحيح الخطأ ECM	49
08	نتائج اختبار Breusch	50
09	نتائج اختبار Breusch-Godfrey	51
10	نتائج اختبار مدى صحة الشكل الدالي المستخدم	51

قائمة الأشكال

01	تطور أسعار البترول خلال الفترة (1980-2020)	33
02	تطور رصيد الميزانية العامة بالجزائر للفترة 1980-2020	36
03	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج لمقدر	50
04	اختبار الاستقرر الهيكلي للنموذج ((cusumsq- cusum	52

مقــدمــة

إن السمة البارزة في حقل المحروقات المرتبطة بعدم استقرار الأسعار تولد ظروف تتسم بعدم اليقين في إعداد الموازنات العامة بالدول النفطية، وباعتبار أن الموازنة العامة هي برنامج عمل متفق عليه يتضمن تقدير للإنفاق العام للدولة ولمواردها لفترة مستقبلية، تلتزم بها الدولة وتكون مسئولة على تنفيذها وأمام تحدي اتجاه النفقات العمومية نحو الارتفاع بشكل مستمر.

إن الجزائر كغيرها من الدول النفطية تعتمد على إيرادات المحروقات اعتماداً كلياً ضمن الحياة العامة ككل، لاسيما في الشأن الاقتصادي حيث ساهمت العوائد المالية النفطية في تمويل التنمية وإحداث تحولات اقتصادية واجتماعية ملحوظة، إذ استخدمت عائدات المحروقات في تحديث البنية التحتية، وتغطية جزء كبير من الإنفاق العام وتأمين احتياجات النقد الأجنبي للوفاء الالتزامات المالية اتجاه الخارج (واردات، أقساط، الدين، ...) بالإضافة إلى تمكين الجزائر من تحقيق احتياطات نقدية معتبرة بالعملة الوطنية والأجنبية لفترة من الزمن.

يؤدي التقلب في الأسعار كثيرا إلى ممارسة ضغطا بليغا على الموازنة العامة للدولة، بحيث أن مستوى الإنفاق العمومي يتأثر سلبا وايجابيا مع حجم الإيرادات العمومية التي تتجسد في جزء مهم منها من الإيرادات النفطية، وبهذا فان مستويات النفقات والإيرادات العامة ومن ثم الموازنة العامة بالجزائر ظلت وبشكل عام تابعة ومتأثرة بشدة بتحركات أسعار النفط وكنتيجة للاعتماد المفرط على السوق النفطي لتمويل الأعباء العامة والتنمية الاقتصادية فإن الواقع الاقتصادي دوما ما يتأثر بصورة سريعة ومباشرة بالتغيرات التي تطرأ على مستوى السوق النفطي بالانخفاض أو بالارتفاع

الإشكالية الرئيسية:

على ضوء ما سبق اتضح لنا طرح سؤال كإشكالية رئيسية لهذا البحث هو كالتالي:

- ما أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر؟

يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية نطرحها على الشكل التالي:

- ما المقصود بأسعار النفط والموازنة العامة ؟
- كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر؟

- **أهمية الدراسة**

يبرز موضوع دراستنا أهمية كبيرة نظراً للمكانة الهامة والمميزة التي احتلها النفط في الاقتصاد العالمي بصفة عامة واقتصاد البلدان النفطية بصفة خاصة وكذا الأهمية التي تكتسبها الموازنة العامة باعتبارها المرآة العاكسة لنشاط الدول، حيث سنسلط الضوء في دراستنا على أهم التأثيرات التي تنتجها تقلبات

أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر قطاع المحروقات فيه مصدر أساسي للدخل الوطني والإيرادات العامة، إذ تمكننا معرفة التأثيرات المسبقة الناجمة عن تقلبات أسعار النفط سوف تساهم في توجيه السياسيات الاقتصادية للدولة بما يتوافق مع توفير الظروف الملائمة لكبح التأثيرات السلبية وتحقيق أهداف التنمية

- **أهداف الدراسة:**

_ محاولة التعارف على أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط في السوق الدولية

_ إبراز المكانة الإستراتجية التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

_ تحليل تطور هيكل الموازنة العامة (النفقات، الإيرادات العامة) في الجائر في ظل تقلبات أسعار النفط

- **حدود الدراسة:** تتمثل حدود للدراسة في

حدود مكانية : من خلال دراسة حالة الجزائر كبلد نفطي

حدود زمانية : من خلال دراسة الآثار التي خلفتها تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة خلال الفترة 1980 – 2020

- **منهج الدراسة:**

إتباعا لضوابط منهجية البحث العلمي المتعارف عليها في الدراسات التطبيقية ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار مدى صحة وتحقق فرضياتها، اعتمدنا المنهج الاستقرائي انطلاقا من جمع البيانات المتعلقة بأسعار النفط وملاحظة الظواهر المرتبطة بها ومحاولة تفسيرها، والمنهج الإحصائي الموظف لمجوعة من الأساسيات المتنوعة المستعملة لجمع المعطيات الإحصائية وتحليلها رياضيا لغرض إعطاء تصور لهيكل العلاقات السائدة بين المتغيرات ومحاولة قياس حجم التأثيرات المترتبة عن تقلبات أسعار النفط

- **هيكل الدراسة:**

قسمنا دراستنا إلى فصلين على النحو التالي:

تطرقنا في الفصل الأول للإطار النظري للأسعار النفط والموازنة العامة في الجزائر من خلال مبحثين خصصنا في المبحث الأول نظريات حول أسعار النفط والموازنة العامة في الجزائر من خلال مفاهيم أساسية ثم استعرضنا أنواع أسعار النفط ثم أهمية وأهم المبادئ ودورة الموازنة العامة والعلاقة بينهما

أما في المبحث الثاني قمنا بدراسات سابقة للموضوع حاولنا من خلالها انجاز دراسة قياسية نبرز فيها انعكاسات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر

وتطرقنا في الفصل الثاني إلى تحليل وضعية الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط حيث أشرنا في البداية إلى واقع وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري خاصة تأثيره على التوازن الخارجي، ثم إلى تطور كل من النفقات و الإيرادات العامة وتوازن الميزانية العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول خلال فترة الدراسة.

لنختم دراستنا بخاتمة عامة تحوصل أهم النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري والتطبيقي وتتضمن الإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف التساؤلات مع تقديم توصيات يمكن أن تكون كفيلة للمعالجة الضرر الحاصل في الاقتصاد الجزائري، لنشير في الأخير إلى أهم الآفاق التي يمكن من خلالها توسيع نطاق البحث

الفـــصل الأول:

الإطار النظري أسعار النفط والموازنـة العامـة

تمهيد : يعد النفط الخام من أهم المصادر الطاقة في العالم، ويحظى بأهمية كبيرة نتيجة لوفرته النسبية وكفاءته ، ولقد كان النفط في أمر الواقع الأساس الذي ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر، ولكن في نفس الوقت أداة لسيطرة والتميز، وقد يمارس تأثيرا سلبياً على الموازنة العامة وذلك لأن النفقات العامة تتأثر سلبيا وإنجابيا مع حجم الإيرادات المتقلبة، وبهذا فإن مستويات الإنفاق العام تابعة بشكل عام لتحركات أسعار النفط وبالتالي ينتج لا استقرار في الإنفاق العام ، وهذا ما أدى إلى إنشاء وظهور مجموعة من الأسواق النفطية ليتم فيها التعامل بمصادر الطاقة ،حيث أن هذه الأسواق تحكمها عوامل اقتصادية وسياسية وكل المتعاملين في الأسواق هدفهم تحقيق أرباح والاستفادة من تذبذب وتقلبات أسعار النفط والتي تخضع لمحددات وعوامل مؤثرة فيها، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة وجود منظمات تتحكم في النفط وأسعاره وتسعى إلى تحقيق توازن قوى العرض والطلب كمنظمة الأوبك وغيرها من التنظيمات الدولية، ولهدا سنحاول في هذا الفصل الحديث عن مفاهيم حول الأسعار النفطية وانعكاساته على الموازنة العامة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول أسعار النفط والموازنة العامة

يعد النفط من أهم مصادر الطاقة في اقتصاد الجزائري وذلك بتعدد مشتقاته واستعمالاته ، ولقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصناعية، ويعتبر القرن الحادى والعشرين عصر النفط، لذلك فان إشكالية تحديد أسعار النفط تعتمد بشكل أساسي على عدة قوى لها تأثير في هذه الأخيرة وهذا ما جعل السوق النفطية تميزها طبيعة خاصة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية.

المطلب الأول: أسعار البترول ومحدداتها

يعتبر النفط من أهم الموارد التي تم اكتشافها لذلك قد كان له الفضل في تغيير العديد من الاعتبارات التي تقوم عليها البشرية.

الفرع الأول: نشأة النفط

لقد اختلفت كل التصورات التي تدور حول أصل النفط وكيفية نشأته وتطوره وظهوره في الطبيعة حيث توصل علماء الجيولوجيا للأمد طويل في النقاش والجدال حول نشأة النفط ومع هذا فإن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن النفط نشأ في سياق عملية في غاية التعقيد وفي حقب طويلة جدا يصعب على المرء تصورها.[1]

[1] كاميل كولن وأخرون: ترجمة عدنان عباس علي "نهاية عصر البترول"، مطابع السياسة، الكويت، يدون طبعة، 2004، ص03

ورد في التاريخ القديم أن سفينة نوح عليه السلام تمت تغطيتها من الداخل بالقطران المعروف بالكير الأسود كما استخدمه الفراعنة نوعا من البيومين في تحنيط جثث موتاهم لحفظها من التحلل واستخدام النفط في الإضاءة واستخدم أيضا كدواء للأمراض الجلدية والروماتيزم وآلام الأسنان والحروق، واستخدموا النفط كسلاح في الحروب .[1]

ويقال أن أول بئر نفطية هي التي حفرت في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد تقريبا كما يعتقد الصينيين كانوا يستخدمون النفط بواسطة أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد.[2]

الفرع الثاني: مفهوم أسعار النفط

لقد تعددت التعاريف حول النفط، فاختلفت صياغتها إلا أن معناها كان موحداً فهناك من وصل به الأمر إلى تسميته بالذهب الأسود باعتباره أهم موارد الثورة الاقتصادية في عالمنا المعاصر والتي أصبحت تضاهي أهمية الذهب، وفي ما يلي أهم التعاريف التي تمت صياغتها للنفط.

"البترول عبارة عن سائل يتكون أساسا من الهيدروكروبونات، وكذلك من الكبريت والأكسجين والنيتروجين، ويوجد في الطبيعة أما في حالة صلب أو شبه صلب كورق الإسفلت، أو يوجد في حالة سائلة كخام البترول أو في حالة غازية، مثل الغازات الطبيعية".[3]

"البترول هو سائل قاتم اللون ولكن يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيماوية منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل يوصف كالبنزين ومنها ماهو صلب كالقطران".[4]

" إن كلمة البترول هي في الأصل كلمة لاتينية "petroleum" وتتكون من جزأين "petr" وتعني صخر، و"oléum" تعني زيت وبجمع الجزئيين نجد "petroléum" تعني زيت الصخر وهو عبارة عن مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت، "فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيمائيا من عنصرين فقط وهما الهيدروجين والكربون وفي نفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما".[5]

---

[1] العراق، الطبعة الأولى، 2006، ص05.بيوار خنسي، "البترول –أهميته–مخاطره وتحدياته"، دار ناراس للطباعة والنشر،

[2] حسان خضر،"أسواق النفط العالمية"، مجلة جسر التنمية، العدد57، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص 02.

[3] بيور خسني،مرجع سبق ذكره، ص 09

[4] مصطفى ديبون، "ماهو البترول"، الديوان الوطني للحقوق المؤلف، الجزائر،بدونطبعة،ماي 1981، ص12.

[5] محمد أحمد الدوري"محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية،بدون طبعة،1983،ص 08.

الأسعار النفطية " هي عبارة عن قيمة المادة معبرا عنها بالنقود، ويقد يعادا السعر قيمة المادة أو قد لا يتعادل معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة السلعة المنتجة."[1]

أما فيما يخص سعر النفط فهناك:

السعر الاسمي: هو القيمة التقديرية للدولار التي تعطى بوحدة واحدة من النفط (برميل عادة) خلال فترة زمنية معينة ويتحدد بناءا على قانون العرض والطلب.

السعر الحقيقي: هو سعر النفط بالدولار ثابت القيمة والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة، بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في معدل تبادل الدولار، الذي يتخذه اساسا لتسعير البترول من العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس.[2]

ويمكن تعريف أسعار النفط:

"هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فورياً في السوق النفطية الحرة،"

الفرع الثالث: أنواع أسعار النفط

إن الحديث عن أسعار النفط الخام تقودنا إلى تتبع وتبيان أنواعه، لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية في الاقتصاد النفطي، حيث أن كل مصطلح سعري نفطي له معنى معين مميز عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ويمكن الإشارة إلى ابرز هذه الأنواع فيما يلي :

1. السعر المعلن:

يقصد به سعر النفط المعلن رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق البترولية، كان أول إعلان للأسعار النفطية على النطاق العالمي عام 1880 بالولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة **"Standard Oil Of New Jersey"** التي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق البترولية، وفي العشرينات من القرن الماضي ولنتيجة لتزايد اكتشاف واستغلال النفط خارج الولايات المتحدة وتزايد الإنتاج العالمي ، أصبحت الشركات النفطية تعلن الأسعار في موانئ التصدير، ونظرا لجدة التنافس الذي وقع بين الشركات النفطية الاحتكارية الكبرى حول الأسعار ، وعليه يمكن القول بأن الأسعار المعلنة ما هي فالواقع إلا أسعر

[1] بوجمعة قويدري قويشح، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية ف الجزائر"، رسالة ماجستر، جامعة الشلف،2008-2009،ص 62.

[2] حسين عبد الله،"مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرو ، لبنان ، الطبعة الثانية، 2006، ص 240

نفطية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب وحيوي ، بل أن الشركات فرضتها لكي يتم احتساب الريع والضريبة على الأرباح بموجبها.[1]

2. السعر المتحقق

ظهر هذا السعر في أواخر الخمسينات حيث عملت به الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية، وهو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسيهلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها البائع والمشتري وعليه فان السعر المتحقق هو عبارة عن السعر المعلن مخصوم من الحسومات والتسهيلات المتلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري.[2]

3. سعر الإشارة أو المعول عليه

ظهر هذا النوع من الأسعار في فتة الستينات ، وهو عبارة عن سعر يتوسط السعرين السابقين (الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة) حيث اعتمد عليه لاحتساب قيمة النفط بين الطرفين (الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة) ويتم احتساب سعر الإشارة على أساس تحديد معدل بين السعر المعلن والمحقق لعدة سنوات.[3]

4. سعر الكلفة الضريبية

يمثل هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية من اجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع الحكومة المنتجة للنفط وفي نفس الوقت يعتبر هذا السعر القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذا السعر يعني الخسارة بطبيعة الحال، ويساوي سعر الكلفة الضريبية كلفة الإنتاج مضافا اليها عائد الحكومة حيث أن هذه الأخيرة يساوي الريع مضاف إليه الضريبة.[4]

---

[1].مانع سعيدة العقبة،"اوبيك والصناعة البترولية" مطابع التجارة والصناعة ، بيروت، لبنان، 1974، ص 146.

[2]. محمد احمد الدوري، " محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سبق ذكره، ص 198

[3].نبيل جعفر عبد الرضا، "اقتصاد النفط"، الطبعة الاولى، دار احياء الثراث العربي للنشر والتوزيع بيروت، لبنان ، 2011، ص 103

[4]محمد احمد الدوري،"محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سبق ذكره، ص 193

5. السعر الآني أو الفوري

يقصد به قيمة السلعة النفطية نقدا في السوق الحر للنفط بصورة فورية وآنية، ويتميز بعدم الثبات بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على النفط الخام.[1]

6. السعر الإسمي

يعبر عن القيمة النقدية بالدولار التي تغطى لوحدة واحدة من النفط (عادة برميل) خلال لحظة زمنية معينة.[2]

7. السعر الحقيقي

وهو الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في سعر الصرف الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط.[3]

8. السعر الرسمي أو الإداري

يعبر عن قيمة الوحدة النفطية الخام في ومن محدد بوحدات نقدية معلومة ومحددة من قبل طرف أو جهة رسمية حكومية أو إدارية.[4]

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط

تتأثر أسعار النفط بحزمة كبيرة من العوامل وتنقسم هذه العوامل إلى شقين، أحدهما يختص بجانب الطلب والثاني بجانب العرض، أما الجانب الذي يختص بجانب الطلب، فهو يشمل على سبيل المثال:

- **سعر النفط الخام و منتجاته المكررة:** حيث أن انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب والعكس في حالة ارتفاعه وينطبق ذلك سواء على النفط الخام أو منتجاته المكررة.[1]

---

[1] الطاهر زيتوني، "التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 336، العدد 132 منظمة الأقطار العربيةالمصدرة للبترول (أوبك) ،الكيت شتاء 2010، ص17.

[2] فوزية غالب عمر ، "دارسة تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي والتحليل الإحصائي للسلسلة الزمنية(2000-2009)"، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد التاسع ، العدد الرابع والثلاثون ، العراق ،2013، ص 137

[3] محمد أزهر السماك وعبد الحميد باشا،"اقتصاديات النفط والسياسة النفطية"، الطبعة الأولى ، المكتبة الوطنية، الموصل، العراق، 1979، ص 225

[4] بوفليج نبيل، وطرشي محمد ،" دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التسع حول : استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، المنظم من طرف كلة العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2014. ص 85

- **السعر النسبي للطاقات المنافسة:** تؤثر الأسعار النسبية للطاقات البديلة في أسعار النفط فعندما ينخفض السعر الوقود معين تميل حصته النسبية في مزج الوقود إلى الارتفاع، ولقد حفز ارتفاع أسعار النفط خلال عقد السبعينات من القرن العشرين الدول الصناعية المستهلكة للنفط على البحث عن بديل مناسب له ليحل محله أو يشاركه في الأهمية النسبية ضمن مصادر الطاقة المختلفة.[2]
- **معدل النمو الاقتصادي:** إن زيادة النمو الاقتصادي تطلبت زيادة استهلاك النفط خاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير وانخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط، وبالتالي هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط.[3]
- **التغيرات المناخية: تؤثر التغير**ات المناخية على مدار العام في مستويات الطلب على النفط حيث لوحظ مثلا أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة تنخفض خلال فصل الصيف نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في مقابل ارتفاع طلبها في فصل الشتاء.[4]

وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في جانب العرض في أسواق النفط العالمية، فيمكن حصرها في النقاط الأتية.

- **الطلب النفطي:** يعد الطلب النفطي من العوامل الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي، انطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض بحيث إذ لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة للعوامل التي سبق ذكرها فإن ذلك يشجعه على زيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج والعكس في حالة نقص الطلب.[5]

---

[1] عبدالسلامبريزة،"دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية– دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكوميالنرويجي"، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العمال والتجارة الدولية (الجزائر: سطيف،2012،2013)، ص41

[2]. عبد السلام بريزة، "دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية– دراسة مقارنة بين صندوقضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي،مرع سابق، ص 42

[3] وصاف سعيدي وبنونة فاتح، سياسة أ من إمدادات النفطية وانعكاساتها، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة (الجزائر: جامعة سطيف، 8–8 افريل 2008)، ص 60

[4] بوفليج نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع ولأفاق مع الإشارةإلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 93.

[5] تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة: 1986–2008"،مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية(الجزائر: جامعة الشلف،2008–2009)، ص 74 حمادي نعيمة ، "

- **الاحتياطات النفطية:** تعد قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج النفطي الذي يتطلب التحقق من التقدير الحقيقي للاحتياطات فالمبالغة في تقدير حجم الاحتياطي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومنه زيادة العرض كما أن عمليات التنقيب تحدد الكميات المعروضة من النفط.[1]
- **دور المنظمات الدولية:** تؤثر سلوكيات عرض النفط العالمي في دور المنظمات الدولية ذات العلاقة المباشرة بقطاع النفط وصناعته وعلى راسها **(منظمة الدول المصدرة للنفط OPEEC).**[2]

المطلب الثاني: الموازنة العامة مفهوم ومبادئ

الموازنة العامة هي إحدى أدوات السياسة المالية التي تمكن الحكومة من تنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية وتحقق لها أهداف استراتيجية والتي تسعى لتحقيقها بفعالية وكفاءة من أجل إصلاحها لتتماشى مع التطورات الراهنة

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة في الجزائر

لقد تطورت فكرة الموازنة العامة بتطور مفهوم الدولة وفلسفتها من الدولة التقليدية إلى الدولة المتدخلة وتعتبر انجلترا من أوائل الدول التي وضعت الموازنة العامة بمفهومها الحديث وفي السنوات الأخيرة اكتست الموازنة العامة للدولة أهمية خاصة إذ أصبحت تمثل الخطة المالية الرئيسية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: تعريف الموازنة العامة

إن مصطلح الموازنة العامة استخدم للأول مرة في بريطانيا وأطلق على الحقيبة التي يحمل فيها وزير الخزانة بيان الحكومة من موارد الدولة وحاجتها إلى البرلمان، ثم أصبح يطلق على الوثائق التي تحتويها حقيبة وزير الخزانة عند تقديمها للبرلمان للحصول على موافقة السلطة التشريعية.[3]

لقد تعددت واختلفت التعاريف الموازنة العامة نظرة كل باحث للموازنة العامة، سنتطرق فيما يلي إلى بعض التعاريف.

---

[1] عبد السلام بريزة،" دور صناديق الثروة السيادية في ادارة الفوائض البترولية –دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي"، مرجع سابق،ص 22

[2] أمينة مخلفي،أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية (الجزائر: جامعة ورقلة،2011-2012) ص 108

[3] Jesse buickhead,Governmentbudgetig,Jhonwiey ,Newyork,1963,p22

- الموازنة العامة برنامج مالي لسنة مالية قادمة ، تستطيع من خلالها الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1]
- الموازنة العامة عبارة عن وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام أما الأهداف فتعبر عما تعزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال فترة زمنية مقبلة محددة، أما الأرقام فتعبر عما تعزم الدولة من إنفاقه على هذه الأهداف وما تتوقع تحصيله من موارد لمختلف مصادر الإيرادات خلال فترة زمنية تحدد عادة بسنة.[2]
- الموازنة العامة عبارة عن بيان تقديري لنفقات الدولة وإيراداتها عن مدة زمنية محددة، غالبا ما تكون بسنة ترصد في وثيقة تعرض على السلطة التشريعية لإنجازها.[3]
- نستخلص من هذه التعارف أن الموازنة العامة وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية تعبر عن تقديرات رقمية للإيرادات والنفقات لفترة مقبلة عادة تكون سنة.

الفرع الثاني :أهمية الموازنة العامة

تظهر أهمية الموازنة العامة في مختلف النواحي ، لكن تبرز هذه الأهمية أكثر من الناحية السياسية والاقتصادية.

1. من الناحية السياسية:

تظهر أهمية الموازنة العامة واعتمادها مجالا حساسا من الناحية السياسية حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة، سواء من حيث تعديلها أو رفضها حتى تضطر الحكومة لإتباع منهج سياسي معين تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية.[4]

2. من الناحية الاقتصادية:

تعتبر الموازنة العامة أداة تستخدمها الدولة لتوجيه الاقتصاد الوطني إذا تعتمد أرقاما وكميات فقط (حسب المفهوم التقليدي) بل لها أثار على كل من حجم الإنتاج الوطني ومستوى النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته وفروعه، كما أن الموازنة العامة تعكس فلسفة النظام وذلك من خلال نفقاتها و إيراداتها، فاتساع نفقات القطاع العام يشير إلى توسع دور الدولة في الاقتصاد، وان ازدياد نسبة مساهمة هذا القطاع في الإيرادات

[1] أعاد أحمد القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي،ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2008،ص89.

[2] مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن 2008،ص120

[3] غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان ،1998،ص 207.

[4] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم والنشر والتوزيع، عنابة ، الجزائر،2003،ص90.

العامة يعكس توجه الدولة إلى إتباع سياسة الاقتصاد الموجه، أما إذا كان دور الدولة في الاقتصاد محدد ونسبة مساهمة الضرائب كبيرة في الإيرادات العامة فهدا يشير إلى أهمية دور القطاع الخاص في الاقتصاد وتوجه الدولة.[1]

3. **من الناحية الاجتماعية:** تظهر من خلال تأثيرها في إعادة توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة عن طريق فرض ضرائب تصاعدية مباشرة على ذوي الدخول المرتفعة وتوجيه حصيلتها لتمويل بعض أوجه الإنفاق التي تستفيد منه الطبقات الاجتماعية الفقيرة وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية قدر الإمكان.[2]

الفرع الثالث: مبادئ الموازنة العامة

إن في ميزانية أي دولة هناك مبادئ معينة لابد من إتباعها لكي تكون الميزانية العامة سليمة وصحيحة.

1. **مبدأ وحدة الميزانية**

يعنى بها تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يتسنى معرفة مركزها المالي وحتى تتمكن جهة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة و الاعتمادات الواردة في الميزانية كما وافقت عليها السلطة التشريعية.[3]

2. **مبدأ عدم تخصيص الإيرادات**

يستلزم عدم تخصيص إيراد معين لمواجهة نفقة معينة بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصاريف التي تدرج بها كل النفقات بمعنى أخر ينبغي أن تخصص جميع موارد الدولة لتمويل جميع النشاطات التي تقوم بها والإخلال بهذه القاعدة ربما يؤدي إلى ظهور فائض أو عجز للعمليات المختلفة التي تنطوي عليها الميزانية.[4]

---

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، ص172

[2] سيروان عدنان ميزرا الزهاوي،"الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي"الدار الإعلامية في مجلس النواب ، بغداد،2008، ص 24

[3] محرزي محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة النفقات لعامة الإيرادات العامة– الميزانية العامة للدولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر ، 398

[4] محرزي محمد عباس، " اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة –الإيرادات العامة الميزانية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 399–

3. مبدأ تسوية الميزانية

يجب أن يتم التحضير والإعداد للتصديق على النفقات العامة وإيراداتها بصورة دورية أي كل سنة، وان الميزانية العامة يتعين أن تقرها السلطة التشريعية سنويا، وفي هذه الحالة يحدد الاعتماد من الحكومة لا تستطيع إنفاق أي مبلغ والحقيقة أن المبررات الأساسية لقاعدة سنوية تكمن اعتبارات سياسية أساسا حيث تؤمن استمرار الرقابة السياسية التي تفرضها السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية.[1]

4. مبدأ عمومية الميزانية

تعني هذه القاعدة أن تظهر جميع تقديرات النفقات والإيرادات العامة في وثيقة واحدة دون إجراء مقاصة واحدة دون الاثنين وإذا كان مبدأ الميزانية يهدف إلى إعداد وثيقة واحدة للميزانية للدولة، فان مبدأ العمومية يهدف إلى تسجيل في هذه الوثيقة وبالتفصيل كل تقدير نفقة أو ايراد دون أن يحدث مقاصة بين نفقات بعض المرافق وبين الإيرادات.[2]

5. مبدأ توازن الميزانية

يعد هذا المبدأ أحد مرتكزات النظرية التقليدية وهي توازن المستوى بن النفقات العامة والإيرادات العامة بشكل مطلق، واعتبرت أن حسن الإدارة المالية يستلزم التوازن بين جانبي الميزانية (النفقات،الإيرادات) من جهة، وإلى الرغبة في تفادي مخاطر العجز في الميزانية وما قد يترتب على تغطيته من أثر تضخمي أو فائض لا تستطيع الدولة التصرف فيه من جهة أخرى.[3]

الفرع الرابع: دورة الميزانية

اكتسبت الميزانية العامة للدولة أهمية ووظيفة أساسية كحلقة من حلقات الوصل بين مسؤوليات السلطة التنفيذية و التشريعية، ويطلق لفظ دورة الميزانية على المراحل الزمنية المتعاقبة والمتداخلة التي تمر بها ميزانية الدولة تحقيقا لهذه المسؤوليات المشتركة بين السلطتين.

[1] محمد جمال ذنيبات،" المالية العامة والتشريع المالي"، منشورات الحبلي ،بيروت، 2003،ص277

[2] محمد جمال ذنيبات، المالية العامة والتشريع المالي"، مرجع سبق ذكره،ص 278

[3] محمد جمال ذنيبات، مرجع سابق،ص 279

I. إعداد وتحضير الميزانية العامة :

يقصد بها تحضير الميزانية عن طريق وضع النفقات وما يلزمها من إيرادات تحدد بالتقدير، وتعتبر المرحلة الأولى في دورة الميزانية العامة وهي عملية بحثة تختص بها السلطة التنفيذية.[1]

وفي الجزائر تعتبر وزارة المالية الإطار الأساسي لتحضير مشروع قانون المالية حيث يتمتع وزير المالية بصلاحيات واضحة وتنص المادة 119 من الدستور 28-11-1996 "المبادرة بالقوانين هي حق لكل من رئيس الحكومة والنواب" وتكون اقتراحات القوانين قابلة للمناقشة، اذا قدمها عشرون (20)، تعرض مشاريع القوانين على مجلس الأمة ثم يودعها رئيس الحكومة مكتب المجلس الشعبي الوطني، وقد تم سنة 1958منصب وزير المالية في الحكومة المؤقتة وبعد استرداد سيادة الجزائر أحدث منصب وزير المالية في نفس التاريخ الذي انشأت فيه الحكومة الجزائرية الأولى 07-10-1962 وتتولى وزارة المالية إعداد مشروع الميزانية بعد ورود تقديرات الوزارات المختلفة والميزانية عبارة عن تقدير للنفقات والإيرادات العامة

وقد كانت سلطة وزير المالية سامية في مجال تحضير مشروع قانون المالية لغاية 1995، من هذا التاريخ صدر مرسوم تنفيذي يحد من السلطات وزير المالية وذلك يقدم نتائج نشاطاته إلى رئيس الحكومة وإلى مجلس الحكومة وإلى مجلس الوزراء، فبناءا على هذا المرسوم أصبحت صلاحيات وزير المالية محدودة في مجال تحضير مشروع قانون المالية.[2]

تبدأ عملية الإعداد من القاعدة إلى القمة (من الأسفل إلى الأعلى) فتبدأ بالوحدات إلى أن تنتهي الوزارات التي ترخصها إلى الوزارة المالية، حيث تقوم الأخيرة بدراسة الميزانية المرفوعة إليها للتأكد من صحة التقديرات وكذلك صحة الأسس التي بنيت عليها التقديرات أو عدم المغالات أو النقص في عناصر الإنفاق أو الإيرادات المقترحة، ثم تعد الميزانية العامة للدولة وتتولى عرضها على السلطة التشريعية لمناقشتها وفحص أوجه الاختلاف وأوجه الإيرادات وما يترتب على ذلك من فرض ما هو عليه أو تدخل عليه مل تراه من تعديلات.[3]

II. اعتماد الميزانية العامة في الجزائر

عندما يودع مشروع قانون المالية على مكتب المجلس الشعبي الوطني يتم تسجيله في جدول الأعمال ويعلم به كل من النواب وأعضاء الحكومة وذلك ب 15 يوم على الأقل قبل انطلاق دورة الخريف التي نفتح في

[1] خبابة عبد الله،"أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009،ص 298

[2] خالد شحادة الخطيب،أحمد زهير شامية،" أسس المالية العامة"،دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة ،2007، ص 334

[3] خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق،ص 334

اليوم الثاني من الأسبوع الأول من شهر سبتمبر وبمجرد إيداع هذا المشروع يرسل مباشرة من طرف اللجنة البرلمانية المختصة.

1. المناقشة:

بعد إيداع مشروع قانون المالية مرفقا بجميع الوثائق المرتبطة به إلى مكتب رئيس المجلس الشعبي الوطني، يقوم هذا الأخير طبقا للقانون وللقوانين والأنظمة الداخلية للمجلس بإحالته إلى اللجنة البرلمانية المختصة بقطاع المالية والميزانية والتخطيط.

تقوم اللجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني بدراسة ومناقشة مشروع القانون مع تمثل الحكومة (وزير المالية)، وتنتهي أعمالها بوضع تقرير تمهيدي تضمنه ملاحظاتها واقتراحاتها، مع مراعاة أحكام المادة:121 من الدستور.

يتم عرض التقرير التمهيدي على المجلس الشعبي الوطني للمناقشة في جلسة عامة، تكون مناسبة لجميع النواب لطرح القضايا والمشاكل المتعلقة بالسياسة المالية ومدى الالتزام بتنفيذ قانون المالية الساري المفعول من طرف مختلف القطاعات والوزارات.[1]

2. حق التعديل للنواب، نشاطاتهم ونشاط اللجنة أثناء مناقشة الميزانية

يمكن للنواب والحكومة وأعضاء اللجنة التقدم باقتراح تعديلات مكتوبة أمام الجنة المختصة ومناقشتها مع الوزير المعني، شرط التقيد بأحكام المادة 121 من الدستور التي تنص على ما يلي: لا يقبل اقتراح أي قانون مضمونه نتيجة تخفيض الموارد العمومية أو زيادة النفقات العمومية إلا إذا كان مرفوق بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ في فصل أخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها.

في هذه المرحلة يكون حضور وزير المالية ضرورياً فأحياناً يكوم مطالبا بتفادي كل الشروحات اللازمة بالاقتصاد الذي يريد تحقيقه من خلا مشروع قانون المالية.[2]

III. : تنفيذ الميزانية العامة في الجزائر

إن موافقة السلطة التشريعية على الميزانية العامة وصدور القانون الخاص بها يعني بداية مرحلة التنفيذ أي الانتقال من التنبؤ لمدة مقبلة إلى واقع ملموس وفي وقت حاضر ويقصد بتنفيذ الميزانية العامة العمليات التي

[1] خبابة عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص 268-269

[2] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص269

تتم بواسطتها تحصيل المبالغ الواردة في جانب الإيرادات وإنفاق المبالغ الواردة في جانب النفقات العامة متطابقا مع الواقع العملي وقريبا جدا من الأرقام الواردة للميزانية العامة.

IV. : الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة في الجزائر

تتميز المراحل الثلاثة الأولى لدورة الميزانية العامة، وهي الإعداد و الاعتماد والتنفيذ بتتابعها واستقلالية بعضها عن بعض، إما مرحلة المراقبة فهي ليست مرحلة مستقلة تأتي في ختام دورة الميزانية، ولكنها مرحلة متداخلة، أي مصاحبة للمراحل السابقة بل تمتد لتشمل مرحلة ما بعد الانتهاء من التنفيذ من خلا مناقشة السلطة التشريعية لحساب الختامي للميزانية.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين أسعار البترول والميزانية العامة

تخضع الموازنة العامة إلى عدة تغيرات تتمثل في الانخفاض ولارتفاع وذلك بسبب التقلبات الغير المتوقعة للأسعار البترول خلال فترات زمنية .

أولا: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة (1980-2020)

تشكل الإيرادات العامة للموازنة المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها، وبذلك تجعل الدولة قادرة تحمل العجز الموازني حساسة للصدمات التي تحدث جراء تقلبات أسعار النفط كانت هذه الصدمات سلبية بانخفاض لأسعار النفط أو ايجابية جراء ارتفاعها.

i. تركيبة الجباية البترولية

يعتبر البترول موردا هاما للضرائب فهو من أكثر السلع عرضة للضرائب سواء في مراحل الاكتشاف أو الإنتاج أو الاستهلاك وهو ما يجعل الجباية تشعبا وتعقيدا ولها خصوصيات كثيرة تميزها عن الجباية المفروضة على غيرها من الأنشطة فضلا عن تميزها بحصيلتها الغزيرة وتمويلها للموازنة العامة بنسب معتبرة.

عموما يمكن تقسيم الجباية البترولية إلى قسمين :

1. **الضرائب المفروضة في مرحلة البحث و الاستكشاف:** في هذه المرحلة وبالرغم من وجود إنتاج نفطي أصلا، إلا أن الشركات البترولية تدفع مقابل ماديا للدول المضيفة نظير قيام هذه الشركة بشراء التنقيب في حقول محددة، وبذلك تحصل الدولة على مقابل مادي، هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدول المنتجة للنفط في الغالب تعمل من اجل تحصيل موارد مالية مرتفعة من الجباية البترولية، وهذا بفرض ضرائب متنوعة

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 270

ومرتفعة على عكس الدول المستهلكة التي تقدم تخفيضات ضريبية محسوسة بغية تشجيع عمليات البحث والاستكشاف عن المحروقات.[1]

2. **الضرائب المفروضة على الاستغلال و الإنتاج:** وهي الضرائب التي تفرض بعد منح تراخيص الاستغلال التي تتبع عملية الاستكشاف آبار للنفط.[2]

ثانيا: محددات الجباية البترولية في الجزائر:

تلعب الجباية البترولية دورا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال تغذية الإيرادات العامة لموازنة الدولة وتغطية نفقاتها، الا ان غالبا ما تعرف تقلبات من حين لآخر سواء بالارتفاع أو الانخفاض وذلك لارتباطها بجملة من المتغيرات الخارجية خاصة سوق النفط العالمية لاسيما لأسعار النفط.

الجدول رقم:01 يوضح تطور حاصل الجباية البترولية الإجمالية في الجزائر تبعا لتقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1980-2016)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
اسعار النفط (دولار / ب)	38.16	36.76	33.51	29.90	28.90	28.72	14.53	18.36	15.14	18.53
الجباية البترولية (مليار دج)	37.65	50.95	41.45	37.71	43.84	46.78	21.43	20.47	24.08	45.49
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
اسعار النفط (دولار /ب)	24.34	21.04	20.03	17.50	16.19	17.40	21.33	19.62	13.02	18.12
الجباية البترولية (مليار دج)	56.40	145.30	207.00	193.60	221.80	301.00	410.10	507.00	460.00	480.00

[1] يسرى محمد أبو العلا،" نظرية البترول(بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول)" دار الفكر الجامعي، مصر 2008، ص561.

[2] بلجيلالي أحمد وعثمان محمد رضا،" مساهمة الإيرادات النفطية الواردات وتمويل الموازنة العامة-دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2017"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات اليوم الدراسي المنظم من قبل مخبر السياسة الصناعية وتنمية المبادلات الخارجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، حول انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الكلية في الجزائر،2017، ص 3-4.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
اسعار النفط (دولار /ب)	28.7	24.70	24.91	28.73	38.35	54.64	66.05	74.66	98.96	62.35
الجباية البترولية (مليار دج)	73.23	964.46	942.90	284.94	1485.76	2267.83	2714.00	2711.84	4003.55	2327.67
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	//	//	//
اسعار النفط (دولار /ب)	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	43.44	//	//	//
الجباية البترولية (مليار دج)	54.11	3829.72	4054.54	3678.13	3390.42	1988.94	1682.55	//	//	//

نلاحظ من خلال الجدول أن حاصل الجباية في الجزائر عرف تطورات عديدة خلال الفترة (1980-2016) تناسبت طرديا في اغلب السنوات مع التطورات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق الدولية .فخلال فترة الثمانيات تميزت حصيلة الجباية البترولية بتذبذب كبير، حيث ومع تحسن أسعار النفط بداية هذه الفترة و بلوغها معدل 38.16 دولار للبرميل سنة 1980 بلغت الجباية البترولية ما مقداره 37.65 مليار دج، مرتفعة بحوالي 11.14 مليار دج مقارنة بسنة 1979، وقد وصلت الجباية البترولية اتجاهها التصاعدي تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط إلا أن الانخفاض الرهيب الذي سجلته أسعار النفط سنة 1986 كان له تأثير كبيرا على حاصل الجباية البترولية ، حيث سجل تراجعا بلغ النصف مقارنة بالسنوات الأولى من فترة الثمانينات اذ انتقل من 41.45 مليار دج سنة 1982 إلى 21.43 مليار دج سنة 1986 ثم إلى 20.47 مليار سنة 1987، وهو ما خلف آثار كبيرة على الموازنة العامة للدولة. لكن مع استرجاع أسعار النفط عافيتها سنة 1989 زادت حصيلة الجباية البترولية، حيث ارتفعت ب21.41 مليار دج سنة 1989 مقارنة بسنة 1988 وذلك عند مستوى 18.53دولار لبرميل النفط.[1]

ثالثا: أهمية الجباية البترولية في تمويل إيرادات الموازنة العامة: تمتاز الجباية البترولية بخاصية أساسية تتمثل في ضخامة حجمها وكونها المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة للدولة.

[1].صرارمة عبد الوحيد وقجاني عبد الحميد، "محددات الجباية البترولية في الجزائر ، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2014"، مجلة العلوم الإنسانية العدد السادس ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، ديسمبر 2016، ص331

إن ما يتميز به هيكل الإيرادات العامة في الجزائر هو اعتماده بشكل كبير على الموارد الجبائية وبالأخص الجباية البترولية التي لها أثر كبير على بنية الإيرادات العامة، حيث لم تكن لغاية سنة 1971 تعد موردا أساسيا ملفتا للانتباه إذا كان حاصلها متواضعا تسبيا لم تتعدى 20% من مجموعة الموارد النهائية، أما بعد ارتفاع الأسعار الدولية للمحروقات، بسبب ارتفاع نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة التي فاقت في بعض سنوات فترة الدراسة نسبة 60%، وهذا معناه أكثر من نصف موارد الموازنة العامة تمول أساسا من الجباية البترولية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02 تأثير تغيرت سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على حاصل الجباية البترولية الاجمالية خلال الفترة (1980-2020)

السنوات	الجباية البترولية (مليار دج)	الجباية العادية (مليار دج)	إجمالي الإيرادات الجبائية (الجباية العادية +الجباية البترولية) (مليار دج)	إجمالي الإيرادات العامة (مليار دج)	الجباية البترولية الإجمالية (%)	الجباية البترولية لإجمالي لإيرادات العامة (%)	الجباية العادية لإجمالي لإيرادات العامة (%)
1980	37.65	20.36	58.01	59.59	64.90	63.18	34.16
1981	50.95	25.76	76.71	79.38	66.41	64.18	32.45
1982	41.45	27.99	69.44	74.24	59.69	55.83	37.70
1983	37.71	34.45	75.16	80.59	50.17	46.79	46.46
1984	43.84	46.96	90.8	101.36	48.28	43.25	46.32
1985	46.78	46.99	93.77	105.85	49.88	44.19	44.39
1986	21.43	52.65	74.08	89.69	28.92	23.89	58.70
1987	20.47	58.21	78.68	92.98	26.01	22.01	62.61
1988	24.08	58.10	82.18	93.50	29.30	25.75	62.13
1989	45.49	64.50	109.99	116.40	41.35	39.08	55.41
1990	56.40	81.50	137.90	144.40	40.89	39.05	56.44

36.28	57.93	61.48	250.80	236.30	91.00	145.30	1991
33.79	64.19	65.50	322.50	316.00	109.00	207.00	1992
38.58	57.69	59.91	335.60	323.10	129.50	193.60	1993
36.34	46.78	56.28	474.10	394.10	172.30	221.80	1994
40.32	51.32	56.00	586.50	537.50	236.50	301.00	1995
39.46	54.74	58.10	749.20	705.80	295.70	410.10	1996
39.46	57.52	39.22	881.50	527.70	320.70	207.00	1997
39.68	52.15	56.79	882.00	810.00	350.00	460.00	1998
40.56	51.22	55.80	937.10	860.10	380.10	480.00	1999
31.97	60.47	65.40	1190.75	1100.75	380.75	720.00	2000
29.63	59.90	66.90	1403.44	1256.45	415.84	840.60	2001
29.51	61.08	67.61	1500.25	1355.25	438.85	916.40	2002
33.50	56.67	62.84	1475.44	1330.44	494.38	836.06	2003
34.83	56.43	61.81	1528.00	1394.50	532.30	862.20	2004
35.91	55.16	60.56	1629.76	1484.36	585.36	899.00	2005
37.19	54.42	59.39	1683.29	1542.14	626.14	916.00	2006
38.48	53.13	57.99	1831.28	1677.78	704.78	973.00	2007
30.71	62.08	66.90	2763.00	2564.00	848.60	1715.40	2008
31.91	60.62	65.50	3178.70	2941.60	1014.60	1927.00	2009
34.67	59.57	63.20	3081.50	2904.30	1068.50	1835.80	2010
46.06	47.82	50.93	31.98.40	3002.90	1473.50	1529.40	2011
47.61	43.79	47.90	3469.08	3170.78	1651.74	1519.04	2012
47.94	42.30	46.87	3820.00	3447.30	1831.40	1615.90	2013
53.75	37.40	41.03	4218.18	3845.23	267.50	1577.73	2014

2015	1722.94	2616.37	4339.31	4952.70	39.70	34.79	52.82
2016	1682.55	2722.68	4405.23	4747.43	38.19	35.44	57.35

نلاحظ من خلال الجدول السابق هيمنة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة وكذا إجمالي الإيرادات الجبائية، فبعدما كانت إيرادات الجباية البترولية في بداية السبعينات لا تشكل سوى 21.42%من إجمالي الإيرادات العامة 24.77% من إجمالي الإيرادات الجبائية، شكلت مساهمتها قفزة نوعية بعد القفزة النفطية الأولى سنة 1973 بتجاوزها حصة النصف من إجمالي الإيرادات العامة والإيرادات الجبائية، لكن انخفاض أسعار النفط ابتداء من سنة 1982 ساهم في تراجع مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والإيرادات الجبائية حيث تراجعت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة بحوالي 8.35%سنة 1982 و بحوالي 9.52% في إجمالي الإيرادات الجبائية، حيث سجلت تراجع في إجمالي الإيرادات العامة سنة 1986 حوالي 23.89% و 28.92% في إجمالي الإيرادات الجبائية بسبب التراجع الرهيب الذي سجلته أسعار النفط، ومع عودة ارتفاع اسعار النفط من سنة 1989 انتعشت ايرادات الجباية البترولية من 28.92% سنة 1986 إلى 39.08% سنة 1989 حيث ارتفعت بنسبة 29.87%.

عرفت نسبة مساهمة الجباية البترولية في تمويل الإيرادات العامة سنوات التسعينات ارتفاعا ملحوظا فاقت معظم السنوات حيث بلغت 39.05% سنة 1990 وارتفعت إلى 57.93% و64.19% سنتي 1991 و 1992، لتعرف تراجع بنسبة 27.12% سنة 1994 مقارنة بسنة 1992 الا انها عرفت ارتفاعا منذ سنة 1995 حين بلغت 51.32%لتصل إلى 57.52% سنة 1997، لتعرف انخفاضا سنة 1998 حين بلغت 52.15%، وفي المقابل عرفت الجباية العادية خلل فترة التسعينات انخفاضا في إجمالي الإيرادات العامة وكذا إجمالي الإيرادات الجباية مقارنة بنسبة مساهمة الجباية البترولية حيث تراوحت هذه النسبة ما بين 33.79% سنة (1998) و56.44% سنة (1990).

لقد أدت وغرة أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة إلى تعزيز مساهمة الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة ففي سنة 2000 بلغت مساهمة الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة 60.47% لتتراجع إلى 59.90% سنة 2001 وخلال الفترة (2003-2007) تراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية ما بين 57.99% و 62.84%، وما بين 53.13% و 56.67% في إجمالي الإيرادات العامة، وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط سنة 2008 في ارتفاع مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة للدولة وإجمالي الإيرادات الجبائية حيث بلغت هذه النسب 62.08% و 66.90%على التوالي وهو ما ساهم في ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة للموازنة حيث نمت بمعدل 87.56%خلال الفترة (2003-2008)، وقد شهدت الفترة (2009-2014) تراجعا في نسب مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة حيث بلغت سنة 2009 نسبة 60.62%لتصل إلى 59.57%سنة 2010وتواصل انخفاضها إلى أن بلغت 37.40%سنة 2014 وفي المقابل عرفت نسبة مساهمة الجباية العادية تطورا ملحوظا خلال ذات الفترة، وقد

شهدت سنتي 2015 و2016 تراجعا كبيرا في نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة حيث انخفضت إلى 34.79 % سنة 2015 و إلى 35.44 % سنة 2016 وهي النسبة التي لم تصل ليها منذ التسعينات.[1]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

نظرا لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية كبيرة دفعت الكثير من الباحثين الى المساهمة في اثراءه ونذكر على سبيل المثال :

1دراسة "بوالكور نور الدين وصوفان العيد ،2017" بعنوان:" أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980 –2016)"[2]:

سعت هذه الورقة البحثية لتوضيح أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980 –2016)، حيث قام الباحثان في البداية بدارسة استقرارية سلسلة أسعار البترول ونمذجتها باستخدام منهجية بوكس –جانكينيس وحساب سلسلة تقلبات أسعار البترول، وبعدها قام الباحثان بنمذجةتقلبات أسعار البترول بالاعتماد على نموذج الانحدار المشروط بعدم ثبات التبيان (ARCH) لاختبار مدى استجابة الإنفاق الحكومي لتقلبات أسعار البترول في الجزائر خلال فترة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، حيث أثبت اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تقلبات أسعار البترول والإنفاق الحكومي في الجزائر، وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي، كما أظهرت نتائج دوال الاستجابة الدفعية أنّ استجابة الإنفاق الحكومي لصدمة موجبة في سعر النفط كانت موجبة، وهو ما يعرض الإنفاق لأثار الصدمات السالبة في أسعار البترول كما بينت نتائج اختبار السببية لـ غرانجر أنّ لتقلبات أسعار البترول تأثير مباشر على الإنفاق الحكومي، حيث يبدأ هذا التأثير في المدى القصير ويستمر على المدى الطويل.

2دراسة "عمر هويدي صالح"2017"، بعنوان: "تحليل تأثير أسعار النفط على هيكلة الموازنة العامة في العراق للمدة (2005–2014)"[3]:

[1] مرجع سابق،ص 332.صرارمة عبد الوحيد وقجاني عبد الحميد،

[2]. بوالكور نور الدين وصوفان العيد ،"أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980–2016)"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، ديسمبر 2017.

[3]. عمر هويدي ،"تحليل أثر أسعار النفط على هيكلة الموازنة العامة في العراق للمدة (2005 –2014)"، مقالة منشورة بمجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ا لد 9، العدد 17، العراق ،2017.

حاولت هذه الدراسة تتبع وتحليل أهم التطورات التي مست أسعار النفط ومدى انعكاساته على هيكلة الموازنة العامة في العراق خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2014، حيث اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الاستقرائي ، من خلا لتقديم وصف وشرح للتطورات الحاصلة على أسعار النفط والأسباب المؤدية إلى تقلبات (انخفاض وارتفاع)، ومدى انعكاس ذلك على تركيبة الموازنة العامة (النفقات العامة والإيرادات العامة) في العراق، ودعم الباحث بحثه بدراسة قياسية لمعرفة درجة ترابط وتأثير أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق لا سيما الجانب الانفاقي بنوعيه التشغيلي والاستثماري باستخدام اختبار التكامل المشترك وتحليل الصدمات والتباين.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنّ هناك توازن طويل الأجل بين تقلبات أسعار النفط وهيكل الإنفاق العام حيث تفسر تقلبات أسعار النفط ثلثي التغيرات الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، في حين تمثل أقل من ربع التغيرات الحاصلة في الإنفاق التشغيلي، هذا ما يدل على أنّ لتقلبات أسعار النفط تأثير شبه محدود على الإنفاق التشغيلي مقارنة بتأثير أكبر على الإنفاق الاستثماري، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق التشغيلي عند مستوى معنوية أقل من (1.0) وانعدام هذه العلاقة مع الإنفاق الاستثماري.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1. دراسة بعنوان : "Slamashamon, 2015"[1]

سعت هذه الدراسة إلى قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1981–2014)، حيث قام الباحث في بداية دراسته بتوضيح انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للنفط، وبيّن بعدها الأهمية الإستراتيجية لقطاع المحروقات في اقتصاد المملكة السعودية من خلال مساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي، إجمالي الصادرات وكذا في تمويل الموازنة العامة، وقد دعم الباحث بحثه بنموذج قياسي وظف فيه (34) مشاهدة زمنية للمتغيرات الاقتصادية التالية: (سعر النفط الحقيقي ورصيد الموازنة العامة كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، معتمدا في ذلك على طريقة التكامل المشترك لجوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي واختبار السببية لـ غرانجر.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، حيث كشف اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة توازنيه في المدى الطويل بين تقلبات سعر النفط ورصيد الموازنة العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، حيث أنّ تغير سعر النفط في المدى الطويل بنسبة 10% يؤدي إلى تغير رصيد الموازنة العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 39.0% كما أنّ هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين، حيث أنّ حدوث تغيير في سعر النفط بنسبة 10% يؤدي إلى تغير رصيد الموازنة العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

بنسبة 8.2%، كما أظهر اختبار السببية إلى وجود علاقة سببية ذات اتّجاه واحد من سعر النفط إلى رصيد الموازنة العامة، وهو ما يفسر التأثير المباشر لتقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة، الأمر الذي يقود – على حسب الباحث– إلى ضرورة تنويع اقتصاد المملكة العربية السعودية للحد من التقلبات غير المرغوب فيها لأسعار النفط على اقتصاد المملكة عامة والموازنة العامة خاصة.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات الحالية بالدراسات السابقة

أما بخصوص دراستنا فقد اختلفت عن الدراسات السالفة الذكر من حيث أّنها تناولت دراسة وقياس تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، وتناولت أهم السبل الكفيلة بمواجهة التأثيرات غير المرغوب فيها لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني عموما والموازنة العامة خصوصا وضمان تحقيق توازن هذه الأخيرة، مع العمل على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ذات أسس صلبة.

خلاصة الفصل:

كثيرة تلك النقاط التي يمكن استخلاصها مما جاء في هاذ الفصل لعل من ابرزها حتى قبل التطرق لسعر النفط الإمكانات النفطية للجزائر، فاحتياطي البلد يعد متواضعا مقارنة بالدول النفطية الكبرى، فاذا لم تكن هناك اكتشافات نفطية جديدة وبكميات كبيرة فان النفط في الجزائر سيتآكل تدرجيا ولن تكون المشكل في تقلبات أسعار النفط فقط، وانما في وجود او عدم وجود برميل النفط أصلا ولذلك يجب التفكير وبدقة جيدة في الاستغلال الأمثل للإمكانيات النفطية الجزائرية وبكفاءة عالية، يضاف لهذا التقلبات السعرية التي أصبحت من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري اختلالا أو توازن، وهو ما اكدته الأزمات النفطية التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية في حالة الفائض او حالة العجز.

تعد الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة بمساهمة فاقت نسبة 60% في بعض سنوات فترة الدراسة (1980-2020)، وبما أن السياسات الاقتصادية المعدة من طرف الحكومة الجزائرية غالبا ما يتم تجسيدها من خلال الموازنة العامة، فيمكن القول أن إعداد وتنفيذ هذه السياسات يخضعان بشكل كبير للإيرادات النفطية المتأثرة مباشرة بتقلبات أسعار النفط، حيث أن الصدمات في السوق النفطية وتأثيرها على الجباية البترولية وبالتالي إجمالي الإيرادات العامة أصبحت تنعكس على قدرة الموازنة العامة في بلوغ أهدافها التنموية المرسومة، ولذلك فلابد من البحث عن الحلول الجادة والفعالة لمواجهة الاعوجاج في قوام الاقتصاد الجزائري، وذلك بخلق موارد قادرة ثابتة متنوعة ومتزايدة تسند على قطاعات أخرى صار حتمية لابد منها وضرورة لا يمكن تأجيلها تحت أي ظرف.

إن ما تم التوصل إليه من خلال النتائج أعلاه تبقى في حاجة إلى التأكيد أو نفي من خلال استعمال طرق وأدوات إحصائية وقياسية ومصداقية وهذا ما نسعى إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الميزانية العامة في الجزائرخلال الفترة (1980-2020)

تمهيد :

بعد التطرق إلى الجانب النظري لاسعار البترول والميزانية العامة بالإضافة إلى المرور على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع و محاولة معرفة العلاقة بينهما و ما ميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات.

إن الهدف من هذا الفصل هو إعطاء نموذج رياضي للعلاقة بين تقلبات اسعار البترول على الميزانية العامة بالجزائر بإتباع أسلوب الاقتصاد القياسي و ذلك من خلال تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة **ARDL**، بهدف تحديد العلاقة التي تربط بين المتغيرات قيد الدراسة.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستعملة في الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستعملة في الدراسة

إن المتغيرات المراد دراستها تتمثل في اسعار البترول ورصيد الميزانية العامة ولمحاولة استنباط درجة التأثير والعلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات ارتأينا الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة الممتدة من 1980إلى 2020.

المطلب الأول: تحليل ووصف متغيرات الدراسة

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى تقديم متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تمثيل تطور هذه التغيرات في أشكال بيانية.

الفرع الأول: تقديم متغيرات الدراسة

سنحاول من خلال هذا الفرع عرض وتحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في نموذج الدراسة، والمتمثلة في:

المتغير التابع رصيد الميزانية العامة (RB) وهو أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة، والذي يتمثل في الفرق بين الايرادات العامة والنفقات العامة، والاحصائيات ماخوذة من موقع الديوان الوطني للإحصاء ONS، للفترة 1980-2020.

المتغير المستقل اسعار البترول (OP) وهي ماجوذة حسب سلة اوبيك والمقدرة بالدولار للبرميل خلال الفترة 1980-2020، حسب تقارية منظمة الاوبيك

الفرع الثاني :تمثيل تطور تغيرات الدراسة

سنحاول من خلال هذا الفرع أن نوضح مسار تطور متغيرات الدراسة وذلك من خلال تجسيد السلاسل الزمنية وتمثيلها في أشكال بيانية.

1- دراسة وصفية لبيانات سلسلة أسعار البترول

سنشير من خلال هذه الفقرة إلى التحليل الإحصائي والتحليل الاقتصادي لسلسلة أسعار البترول

1-1- التحليل الإحصائي لسلسلة أسعار البترول

تمثل هذه السلسلة أسعار البترول للبرميل المقاساة بوحدة الدولار الأمريكي،حيث تتكون من 41 مشاهدة، ممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2020، بمتوسط حسابي 41.64 وقيمةعظمى قدرت بـ 109.45 دولار أمريكي للبرميل سنة 2012، وقيمة صغرى قدرت بـ 12.28دولار أمريكي للبرميل سنة 1998، واللتان تعكسان لناعلى الترتيب أعلى وأدنى قيم عرفتها هذه السلسلة ، وتشتت هذه السلسلة مقاس بانحراف معياري قدره 29.36 ، وبيانات السلسلة مبينة في الشكل البياني رقم (1) الآتي:

الشكل رقم (1): تطور أسعار البترول خلال الفترة (1980-2020)

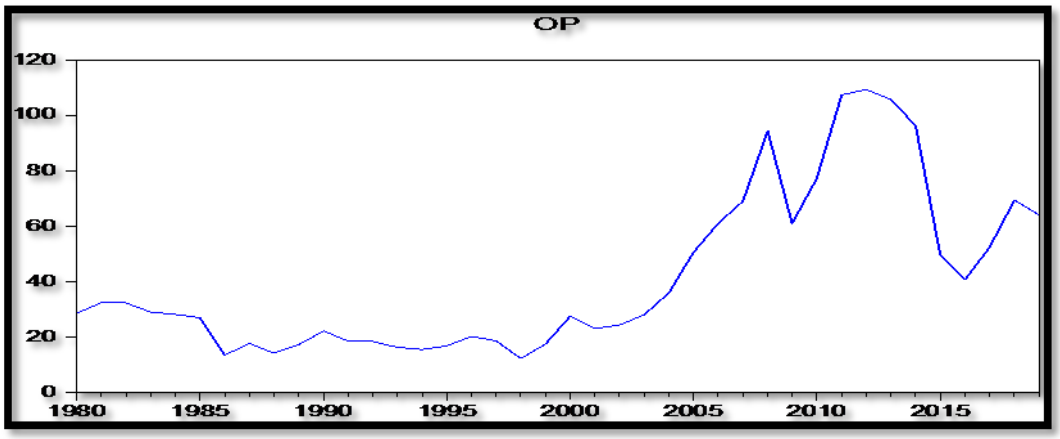

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09

1-2- التحليل الاقتصادي لسلسلة أسعار البترول

من خلال شكل رقم (1) يمكن تقسيم تطور أسعار البترول خلال الفترة 1980-2019 إلى مرحلتين كتالي:

1-2-1 المرحلة الأولى (1980-1999): شهدت أسعار البترول خلال هذه المرحلة عدة تقلبات متأرجحة بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى، فبدأت أسعار النفط في التهاوي من السعر الذي وصلت إليه بسبب الحرب العراقية الإيرانية، والتي بدأت سنة 1980 ففي سنة 1981 بلغ 39 دولار للبرميل ، قبل أن يبدأ مسيرة التراجع بداية من سنة 1982 ليصل إلى نحو 14 دولار للبرميل ثم 10 دولارات في عام 1986. ويوصف عام 1986 بأنه الأسود بتروليا حيث تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل، وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988، نظرا لعدة أسباب، منها انخفاض الطلب على البترول سنة 1985، المنافسة الشديدة التي واجهتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص و سقف الإنتاج، من طرف الدول المنتجة غير المنضمة للمنظمة بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية كبريطانيا والنرويج. تطور

إنتاج بدائل البترول من الفحم و الغاز الطبيعي بسبب ارتفاع الأسعار الذي عرفته السوق البترولية في السبعينات، والاختلاف الحاصل بين دول الأوبك، واستخدام كل من العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت لسياسة رفع الإنتاج، احتجاجا على ارتفاع إنتاج الدول خارج المنظمة وخاصة بحر الشمال. ثم شهدت أسعار البترول تحسن خلال سنتي 1989 و 1990 على اثر حرب الخليج الثانية، لكن هذا التحسن لم يدوم طويلا حيث عرفت انخفاض حادا سنة 1998 فهوى سعر البرميل إلى 12.28 دولار، حيث تعرضت السوق البترولية العالمية سنة 1998 إلى مجموعة من الظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في ميزان العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول، من بينها تجاوز بعض الدول الأعضاء في منظمة أوبك حصتها من إنتاج البترول بسبب مشاكلها الاقتصادية، عودة العراق إلى الإنتاج من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، فهذا الاتفاق لا يحدد الكمية بل يحدد قيمة البترول مقابل الغذاء.

1-2-2 المرحلة الثانية (2000- 2020): عرفت أسعار البترول خلال هذه المرحلة تطورا كبيرا واتجاها تصاعديا، نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية التي ساهمت بشكل كبير في التأثير على مستويات الأسعار، ومن أهمها أحداث 11 سبتمبر 2001، الحرب الأمريكية البريطانية ضد العراق، حيث سجلت أسعار البترول ارتفاعات متواصلة، واستطاعت أن تسلك اتجاها تصاعديا منذ ذلك الوقت حيث وصلت إلى 28.1 دولار للبرميل سنة 2003، لتصل إلى مستويات قياسية بعد ذلك، فلقد أثرت هذه الحرب تأثيرا كبيرا على السوق البترولية رغم تعويض البلدان البترولية لجزء كبير من كميات البترول المسحوبة من السوق و المتمثلة في جزء كبير من الإنتاج العراقي، خاصة من طرف السعودية و إيران، وفي سنة 2004 عرف العالم صدمة بترولية أخرى فارتفعت الأسعار ووصلت إلى51.1 دولار للبرميل، وذلك راجع إلى توقف الإنتاج الروسي نتيجة الخلاف بين الحكومة الروسية وشركة يوكوس البترولية، مما جعل الدول الصناعية تقوم بزيادة طلبها من الشرق الأوسط حتى بلغ إنتاج أوبك 30 مليون برميل في اليوم1، وبقيت في ارتفاع مستمر إلى أن قاربت 94.45 دولار للبرميل في سنة 2008.

لكن مع تعمق الركود العالمي في أواخر سنة 2008 والأشهر الأولى من سنة 2009 على اثر الأزمة المالية لسنة 2008، برزت مخاوف جدية حول تأثير الأزمة المالية على الاستثمار في قطاع النفط، في انخفاض أسعار البترول إلى 61.06 دولار للبرميل سنة 2009، وسبب ذالك كله يرجع إلى أواخر سنة 2008 حيث اشتدت المضاربة على أسعار النفط وساهمت في ارتفاع الأسعار ووصولها إلى 147 دولارللبرميل في جويلية 2008، وهو أعلى مستوى لها في التاريخ. إلا أن الأسعار انهارت في النصف الثاني من هذه السنة بعد أن تقلصت المضاربة وضعف الطلب، فأفلست المصارف الأميركية الكبرى وانهيار شركات الرهن العقاري. واتخذت أوبك قرارا في اجتماع وهران التاريخي بالجزائر بعمل أكبر تخفيض جماعي في تاريخ المنظمة، وعلى أثره تم سحب 4.2 مليون برميل يوميا من السوق. واستعادت الأسعار عافيتها منذ ذلك

[1] نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي، مجلة قضايا، العدد 06، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، القاهرة، أوت 2009، ص15

الحين. فسجلت أعلى مستوى لها بـ 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، ويرجع ذالك إلى الارتفاع المتوالي للطلب المتزايد على النفط نتيجة لتعافي الاقتصادي العالمي، وذالك على الرغم من التحركات السعرية التي جاءت متأثرة بالظروف الجيوسياسية والأمنية التي شاهدتها بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خصوصا بعد تفاقم الوضع في ليبيا ، إلى جانب الصحوة التي تشهدها أسواق السلع ومنها البترول الذي شكل جذبا كبيرا للمستثمرين، بسبب تراجع أسعار العملات الرئيسية وعلى رأسها الدولار، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي مر بها الاتحاد الأوروبي، بسبب أزمة الديون السيادية التي طالت عددا من دول الاتحاد، بالإضافة إلى الحظر على تصدير النفط الإيراني الذي فرضته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سنة 2012، ما تسبب في خروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق، وأدى هذا الأمر إلى تفاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني وهو ما أبقى أسعار البترول عالية.

لكن لم يستمر هذا الانتعاش طويلا، حيث شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ جوان 2014 هبوطا مطردا، إذ كان سعر البترول في حدود 105 دولارات للبرميل في سنة 2013، لكنه انحدر إلى 64.1 دولار للبرميل سنة 2019، ويُعزى هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق"، متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، فضلا عن قوة العملة الأميركية الدولار وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، وطفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، ووفرة الإمدادات حيث أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار[1]. كما أسهم أيضا في التراجع الشديد لأسعار البترول ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والبرازيل، وذلك على الرغم من التعافي القوي للاقتصاد الأميركي، والذي استفاد بشكل كبير من هبوط سعر البترول.

2- دراسة وصفية لبيانات سلسلة رصيد الميزان التجاري الجزائري

سنشير من خلال هذه الفقرة إلى التحليل الإحصائي والتحليل الاقتصادي لسلسلة رصيد الميزانية العامة بالجزائر

2-1- التحليل الإحصائي لسلسلة رصيد الميزان التجاري الجزائري

تمثل هذه السلسلة رصيد الميزانية العامة بالجزائر والمقاس بالمليار دج،حيث تتكون من 41 مشاهدة ،ممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2020، بمتوسط حسابي 8.17 وقيمة عظم بقدرت بـ 100.55 مليار دج سنة 1996، وقيمة صغرى قدرت بـ (3103.79-) مليار دولار سنة 2015، واللتان تعكسان لناعلى الترتيب أعلى وأدنى قيم عرفتها هذه السلسلة، و تشتت هذه السلسلة مقاس بانحراف معياري قدره 2.84 ، و بيانات السلسلة مبينة في الشكل البياني رقم (02) الآتي:

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019، عالمنا المترابط، واشنطن، اوت 2019، ص24.

الشكل رقم (02) :تطور رصيد الميزانية العامة بالجزائر للفترة (1980-2020)

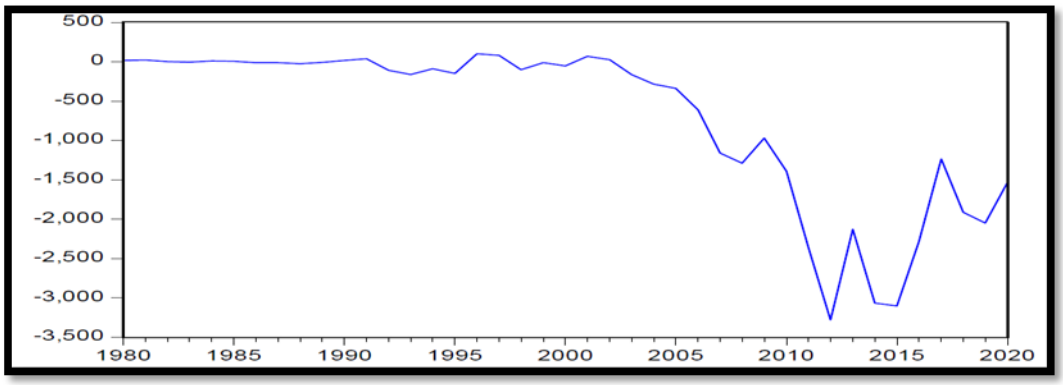

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09

2-2- التحليل الاقتصادي لسلسلة رصيد الميزانية العامة بالجزائر

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) رصيد الميزانية العامة بالجزائر للفترة (1990-2019) مر بعدة مراحل تمثلت في:

2-2-1- المرحلة الأولى (1990-1995): نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة قد سجل فائض خلال الأربع سنوات الأولى من فترة الدراسة حيث سجلت سنة 1980 فائض بـ 15.58 مليار دج لينخفض في سنة 1985 الى 6.01 مليار دج، اما خلال الأربع سنوات الموالية فقد سجل عجزا بقيمة (12.03) مليار دج خلال سنة 1986، ثم انخفض هذا العجز سنة 1987 حيث بلغ (10.99) مليار دج ثم ارتفع سنة 1988 إلى(26.2) مليار دج، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع النفقات العامة بنسبة 15.12%سنة 1988 مقابل الارتفاع الطفيف في الإيرادات العامة بنسبة 0.55%، حيث شهدت بداية سنة 1988 عدة إصلاحات اقتصادية، تهدف إلى تعديل المحيط الاقتصادي للمؤسسات العمومية الاقتصادية لتنسجم مع المسار الجديد للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، والتي تتجه نحو اقتصاد السوق بطابعه الرأسمالي، حيث تضمنت التشريعات الجديدة تعديل القانون المتعلق بقوانين المالية، بحيث ينسجم هذا التوجه، وخاصة القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية والقانون المتعلق بالتخطيط، ونتيجة لذلك، فقد تم الغاء الجدول "د" الملحق بقانون المالية، والذي يحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة لرخص تمويل الاستثمارات المخصصة لمؤسسات القطاع العمومي من المخطط السنوي.[1]

حيث يهدف هذا الاجراء إلى التقليل من نفقات الموازنة العامة، غير أن هذا وان ساهم في تغطية جزء من عجز الموازنة إلا أن أثره كان ضعيفا ولم يبلغ درجة القضاء الكلي عليه. حيث تقلص العجز سنة 1989 إلى (8.10) مليار دج أي بنسبة 69.08% ويعود ذلك إلى انخفاض النفقات العمومية بـ4.01 %، وأيضا إلى ارتفاع حصيلة الإيرادات العامة إلى 24.49%.

2-2-2- المرحلة الثانية (1990-1999): نتيجة للإصلاحات التي انتهجتها الدولة، فقد سجل رصيد الموازنة العامة فائضا قدر بـ 16مليار دج و36.8 مليار دج خلال سنتي 1990-1991 على التوالي،

[1] المادة 37، قانون رقم 84 -17، مرجع سبق ذكره .

ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الإيرادات العامة من 152.50 مليار دج سنة 1990 إلى 248.90 مليار دج سنة 1991، حيث أن هذه الزيادة كان سببها الرئيسي هو الزيادة في الجباية البترولية التي انتقلت من 76.20 مليار دج سنة 1990 إلى 161.50مليار دج سنة 1991 أي بنسبة 111.94%، وأيضا ارتفاع حصيلة الجباية العادية من 71.10 مليار دج إلى 82.70 مليار دج سنة 1991. لكن سرعان ما عاد العجز الموازني سنة 1992 حيث بلغ (108.27) مليار دج، وأيضا ارتفع العجز سنة 1993 بنسبة 50.25% ثم انخفض بعدها بنسبة 45% سنة 1994 ثم ارتفع مجددا سنة 1995 بنسبة 65.88% حيث بلغ (147.88) ملياردج ، ويعود ذلك لانخفاض أسعار البترول حيث انخفضت من 18.4 دولار للبرميل سنة 1992 إلى15.53 دولار للبرميل سنة 1995، وإلى ارتفاع النفقات العامة بوتيرة أسرع اذ انتقلت من 420.13 مليار دج سنة 1992 إلى 724.61 مليار دج سنة 1995.

ليسجل بعدها وخلال سنتي 1996- 1997 فائضا قدره 100.55 مليار دج و81.57 مليار دج على التوالي، وهذا بسبب ارتفاع الجباية البترولية من 496 مليار دج إلى 564.77 مليار دج خلال هاتين السنتين من جهة ومن جهة أخرى التعديل الذي مس سعر الصرف، من خلال تخفيض الدينار الجزائري، وزيادة الواردات من العملة الصعبة عن طريق تحرير التجارة الخارجية، وبالتالي فتح المجال أمام الخواص للتصدير و الاستراد بعد ان كان حكرا على الدولة. ليعاود العجز مرة أخرى للظهور خلال سنتي 1998 و1999 بسبب تراجع الإيرادات النفطية حيث انتقلت أسعار البترول من 19.49 دولار للبرميل سنة 1997إلى 12.94 دولار للبرميل سنة 1998 ثم إلى 17.91سنة 1999، وهذا ما أثر على حصيلة الجباية البترولية التي انتقلت بدورها من 564.77 مليار دج سنة 1997 إلى 378.56 مليار دج سنة 1998.

2-2-3- المرحلة الثالثة (2000-2020) : بعد أن أتت الإصلاحات الاقتصادية بثمارها وتحسن سعر الصرف ، عادت الفوائض المالية للظهور خلال سنة 2001 و2002 حيث سجلت فيهما الموازنة العامة فائضا بـ 68.71 مليار دج و 26.03 مليار دج على التوالي، مع الإشارة إلى أن هذه الفوائض ليست فوائض حقيقة ناتجة عن قطاعات منتجة بل عن قطاع ريعي يتأثر بالمتغيرات الدولية، وابتداءاً من سنة 2003 عاود العجز مرة أخرى، ويعود هذا العجز إلى ارتفاع النفقات العامة من جهة وانخفاض سعر البترول ابتداءا من السداسي الثاني لسنة 2008 واستمراره حتى منتصف سنة 2009، كما يعود ذلك إلى تداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008، حيث بلغ مقدار العجز(970.67) مليار دجسنة 2009. ويعود أيضا إلى طريقة تمويل هذا العجز، حيث لجأت الدولة إلى تمويله عن طريق صندوق ضبط الإيرادات، وأيضا الإصدار النقدي والتمويل غير البنكي، ازداد رصيد الموازنة العامة عجزا ليبلغ سنة 2012 ما قيمته (3281.14) مليار دج، لينخفض العجز سنة 2013 حيث بلغ (2128.81) مليار دج، ارتفع بعدها خلال سنتي 2014-2015 ثم عاود الانخفاض مرة أخرى ليصل سنة 2017 إلى(1234.74) مليار دج، ثم إلى (1913.51) مليار دجسنة 2018، ويعود هذا التذبذب إلى التغيرات الحاصلة في أسعار البترول، والتي بدورها انخفضت خلال هذه الفترة من105 دولار للبرميل سنة 2013إلى 64.1 دولار سنة 2019، ما ادى

بدوره الى انخفاض الجباية البترولية. وعلى الرغم من تحسن أسعار النفط سنة 2020، إلا أننا نلاحظ استمرار حالة عجز الموازنة العامة حيث يعود هذا العجز إلى التوسع الكبير في النفقات العامة.

المطلب الثاني :الأدوات المستعملة في الدراسة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفاهيم حول نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL واختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

الفرع الأول: مفاهيم حول نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنيةالموزعةARDL

1- شكل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL :

نستطيع من خلال منهجية ARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع (RB) مع المتغير المستقل (OP) في المديين القصير و الطويل (short run and long run) بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغير المستقل على المتغير التابع (pereran,2001) حيث المعادلة تأخذ الشكل التالي:

$$RB_t = \alpha_0 + \alpha_1 + OP_{t-1} + \alpha_2 RB_{t-1} + \sum_{j=0}^{k1} \beta_1 \Delta OPt - j + \sum_{j=1}^{k2} \beta_2 \Delta RBt - j + \varepsilon_t \ldots\ldots$$

2- خطوات تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL

2-1- اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (TheUnitRootTest):

في دراسة قام بها (Nelson and Plosser, 1982) تبيّن منها أن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية لا تكون ساكنة في المستوى، أي I(0)، الأمر الذي ربما يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) غير مناسبة حيث أنه من الممكن الحصول على قيم مرتفعة لكل من قيم (T,F) ولمعامل تحديد الانحدار (R^2). ولتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف (SperiousRégression) التي ربما لا تعطي بعدا حقيقيا ولا تفسيرا اقتصادياً ذا معنى ستكون الخطوة الأولى في تحليل البيانات هي اختبار سكون السلاسل الزمنية (Dickey & Fuller, 1979)[1].

ويشار إلى السلسلة الزمنية X_tبأنها ساكنة stationary عندما يكون:

وسطها الحسابي ثابت، أي أن: $E(Xt) = \text{constant for all } t$

تباينها ثابت، أي أن: $Var(Xt) = \text{constant for all } t$

تباينها المشترك يعتمد على الزمن، أي أن: $Cov(Xt, Xt+k) = \text{depends on } t \ \& \ k \neq 0$

أي أن كل من وسطها وتباينها يبقى ثابت مع مرور الزمن، أما فيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير X فانه يعتمد على فرق الزمن لهاتين القيمتين (Thomas, 1997).

وسيتم استخدام اختباري ديكي– فولر الموسع (ADF واختبار فيلبس بيرون (PP) اللذين يختبرا الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة ومن ثم عدم سكون السلسلة الزمنية وذلك كما يلي:

[1]Kirchg.ssner G. and Wolters J, "Introduction to Modern Time Series Analysis", SPRINGER-Verlag, Berlin Heidelberg, 2007, pp. 13-14.

2-1-1- اختبار ديكي – فولرالموسع (ADF):

يمكن إجراء اختبار ديكي – فولر وفقاً للمعادلة الآتية بوجود الثابت (β_1) والاتجاه الزمني (t) للمتغير(Y)[1]:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + U_t \ldots\ldots (3)$$

وقد افترض في هذا النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ، ولكن في حالة وجود ارتباط ذاتي ففي هذه الحالة يصبح النموذج غير ملائماً ويجعل نتائج التقدير غير دقيقة. وبهدف التغلب على هذه الحالة فقد تم تطوير أو توسيع هذا النموذج بإضافة قيم متباطئة للسلسلة الزمنية قيد التحليل ليعرف فيما بعدها بـ(Augmented Dickey- Fuller Test)، وأصبح النموذج يأخذ الصيغة التالية[2]:

$$\Delta Y_t = \beta 1 + \beta 2_t + \delta Y_{t-1} + \Sigma \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots 4)$$

ويعتمد اختبار سكون السلسلة الزمنية على معنوية المعلمة (δ)، وذلك من خلال مقارنة(t) المحسوبةمع (τ) الجدولية (tau- statistique)، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية (بالقيم المطلقة) فهذا يعني أن السلسلة الزمنية ساكنة عند المستوى، وتكون هذه السلسلة الزمنية غير ساكنة إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية (بالقيم المطلقة)، وفي هذه الحالة يتطلب أخذ الفرق الأول.

2-1-2- اختبار فيليبس بيرون (Phillips-Perron):

إن اختبار فيليبس – بيرون(PP) (Phillips &Perron, 1988) يعتمد في تقديره على معادلة رقم (3) ولكن يختلف عن اختبار ADF في معالجة الارتباط التسلسلي من الدرجة الأعلى، حيث أنه يقوم باستخدام طرق إحصائية غير معلميه ليأخذ في الاعتبار الارتباط التسلسلي في حدود الخطأ بدون إضافة حدود الفرق المتباطئة[3].

2-2- تقدير نموذج ARDL

2-3- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bounds test

في هذه الحالة نتعرف على تعريف التكامل المشترك، ثم يليه طريقة إجراء التكامل المشترك.

أ ـ **تعريف التكامل المشترك:** يعرف التكامل المشترك بأنه عبارة عن التزامن بين سلسلتين زمنيتين (Yt,Xt) بحيث أن التقلبات في أي من السلسلتين يتسبب في إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيها ثابتة، أي أن بيانات السلاسل تكون غير ساكنة إذا ما أخذت على حدى و تكون ساكنة كمجموعة، فهذه العلاقات الطويلة الأجل تكون مقيدة بالتنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة أي أن هناك علاقة بين مختلف المتغيرات على المدى الطويل في ما لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمها في المدى القصير.

[1]Dickey D. and Fuller W, " Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root ", Journal of the American Statistical Association, n74, 1979, pp .427-431.

[2]Dickey D. and Fuller W, 'The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", .Econometrica ,n49, 1981, pp .1057-1072

[3]HENIN P.Y, "Bilans et essais sur la non-Stationnarité des séries Macroéconomiques" revue d' économie politique , n5, 1989, pp 661-691

و يتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة لذا فإن الهدف من اختبار جذر الوحدة هو تحديد رتبة التكامل لمتغيرات الدراسة من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي لا يمكن توضيحها إلا إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك تربط بينهما و حتى إذا كانت السلسلتان من نفس الرتبة فليس هناك ما يضمن اتصافها بالتكامل المشترك.[1]

ب ــ طريقة اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذجARDL:

لمعرفة طريقة اختبار التكامل المشترك و فق نموذجARDL، يجب معرفة الصيغة العامة لهذا أولاً.

الصيغة العامة للنموذج: في حالة وجود k من المتغيرات المستقلة يمكن التعبير عن نموذج ARDL بالمعادلة التالية:[2]

$$Yt=\beta 0+\beta 1Yt-1+\beta 2Yt-2+\ldots.+\beta pYt-p+\alpha 0Xt-1+\alpha 1Xt-1+\alpha 2Xt-2+\ldots=\alpha pXt-q+\varepsilon t$$

و تعبر هذه المعادلة عن الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، حيث أن **ε:** هو الخطأ العشوائي، و النموذج هو نموذج إنحدار ذاتي، بمعنى أن المتغير***Yt***هو مفسر(***t***) جزئيا بواسطة القيم المبطأة للمتغير نفسه، كما أن لديه مكونات إبطاء موزع، و ذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير التفسيري***X***، و أحيانا يتم استبعاد القيمةXtنفسها من هيكل نموذج الإبطاء الموزع، كما أنβ0:يمثل الحد الثابت، وp : تمثل رتبة المتغير التابعY (عدد فترات الإبطاء للمتغيرXt)، وt :هو متغير الزمن (الاتجاه الزمني). و يمكن التعبير عن المعادلة اختصاراً ب ARDL(p,q). و هذا النوع من النماذج مستند إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير (UECM).

تتم صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ضمن إطار نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة و يأخذ الصيغة التالية:[3]

$$Yt=c+\Sigma\ \beta 1\Delta Yt-i+\Sigma\ \beta 2\ \Delta X1t-i+\Sigma\ \beta 3\ \Delta X1t-i+\ldots.+\Sigma\ \beta k\ \Delta Xk\ t-i+\alpha 1Yt-1+\alpha 2\ X1t-1+\alpha 3\ X2t-1+\ldots.+\alpha k\ Xkt-1+\varepsilon t$$

حيث أن:

c: الحد الثابت C

- Δ :الفروق من الدرجة الأولى
- k :هو عدد المتغيرات.

[1] كريم سالم حسين،حدير طالب موسى، محددات النمو الإقتصادي في العراق،دراسة قياسية للفترة (1970-2016م)، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة و الإقتصاد، جامعة القادسية،ص7.

[2] شيخة عبد الرؤف، العياشي أسامة، مرجع سبق ذكره،ص26،27.

[3] غيدة فلة، غيدة فوزية، **أثر الإستثمار في التعليم على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة(1980-2014)**، مجلة دماء للاقتصاد و التجارة، العدد3،جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2018م، ص12.

- P: فترة إبطاء المتغير التابع Y
- q1,q2,….,qk: فترات إبطاء المتغيرات التفسيريةX1,X2,….,Xkعلى التوالي.
- β1,β2,….βk: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.
- α1,α2,….αk: معاملات العلاقة طويلة الأجل.
- ε: حد الخطأ العشوائي

بعد التعرف على الصيغة العامة للنموذج، يتم اختبار التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين هما:1

- H0: فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات و التي تتمثل فيما يلي: $H0: \alpha1=\alpha2=\alpha3=\ldots=\alpha k+1=0$
- H1: الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة تكامل مشترك (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات و التي تتمثل فيما يلي: $H1: \alpha1\neq\alpha2\neq\alpha3\neq\ldots..\neq\alpha k+1\neq0$

حيث أن$\alpha1,\alpha2,\alpha3,\ldots,\alpha k+1$ تمثل معاملات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة.

و قبل النمذجة القياسية بواسطة نموذجARDLلابد من المرور على الخطوات التالية:2

ـ التأكد من أن أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية(2)Iفهذا يبطل منهجية نموذجARDL.

ـ صياغة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد و الذي يكون نوع خاص من نموذجARDL.

ـ تحديد بنية فترة الإبطاء الكافية للنموذج.

ـ التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكياً.

ـ تنفيذ الحدود لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

ـ إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة السادسة يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل (مستويات النموذج) فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ (UECM).

ـ استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 7 لقياس حركية تأثير العلاقة القصيرة الأجل و العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات.

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدامARDLيتم اعتماد أربع إجراءات تتمثل فيما يلي:[1]

[1] علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن الشوماني، مرجع سبق ذكره، ص188.
[2] شيخة عبد الرؤف، العياشي أسامة، مرجع سبق ذكره ، ص28.

الإجراء الأول: يتمثل هذا الإجراء في اختبار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ العشوائي UECM، و ذلك باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي: Akaike(AIC,1973)، معيار Hannan and Quinn(HQ,1979)، معيار Schwarz(SC,1978)، معيار خطأ التوقع النهائي (FPE) ، المقترح من قبل Akaike(1969).

- **الإجراء الثاني:** يتمثل في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية ols، و لتحديد كل نموذج من النماذج يتم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص و الذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية t الخاصة به أقل من الواحد الصحيح، و ذلك بشكل متتالي.
- **الإجراء الثالث:** في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة.2
- **الإجراء الرابع:** يتمثل في مقارنة قيمة إحصائية **F** المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بقيمة إحصائية F الحرجة (الجدولية) المناظرة المحسوبة في Pesaran et al(2001)، و نظراً لأن اختبار F له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى و تفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0) قيمة الحد الأعلى و تفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي I(1) قيمة الحد الأعلى و تفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح I(1).

2-4- تقدير العلاقات في المدى الطويل

بعد التأكد من وجود فقط علاقة واحدة للتكامل المشترك بين المتغيرات يتم قياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، و تتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، و قد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق Criterion (Schwarz Bayésien) بالنسبة للنموذج محل الدراسة. و قبل اعتماد نموذج ARDL المختار بواسطة SBC لاستخدامه في تقدير نموذج الأجل الطويل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، و يتم ذلك الإجراء بواسطة الاختبارات التشخيصية التالية:[2]:

- اختبار مضروب لاجرانجر للارتباط التسلسلي بين البواقي.
- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي.
- اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية.

---

[1] مجدي الشوربجي، **العلاقة بين رأس المال البشري و الصادرات و النمو الإقتصادي في تايوان**، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007م،ص18-20.

[2] بوالكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص53.

- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج

2-5- تقدير نموذج تصحيح الخطأ

لغرض قياس العلاقة القصيرة الأمد، يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ، حيث أن هذا النموذج له ميزتان، الميزة الأولى هي قياس العلاقة القصيرة الأمد ، و الثانية هي أنه يقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي

الفرع الثاني: اختبار صحة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنيةالموزعةARDL

نتطرق من خلاله إلى دراسة صلاحية النموذج المقدر.

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي TEST DE NORMALITE

من الافتراضات المهمة في قياس علاقة المتغيرات، التوزيع الطبيعي لذلك يجب التأكد من أن مشاهدات حد الخطأ موزعة توزيعا طبيعياً بوسط حسابي مساوي للصفر و تباين ثابت ، و من أهم اختبارات التوزيع الطبيعي اختبار (Jarque-Bera)، حيث يجب أن تكون قيمة اختبار (Jarque-Bera) اصغر من القيمة الاحتمالية عند مستوى معنوية 5% و هذا يدل على أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

2- اختبار عد متجانس التباين للنموذج

هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، و من بينها اختبار (ARCH)، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرنجLM، خطوات الاختبار كالتالي:

ـ تقدير النموذج العام ($Y=XB+\varepsilon$) بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي.

ـ تقدير معادلة مربعات البواقي مع حساب معامل التحديد الخاص بالمعادلة R^2

ـ اختبار فرضية ثبات التباين الشرطي للأخطاء، فإذا كان هناك على الأقل معامل واحد من معاملات معادلة (ARCH)يختلف معنويا عن الصفر فإن التباين الشرطي غير متجانس.

3- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء نلجأ إلى اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للارتباط الذاتي، حيث يجب أن يكون احتمال LM أكبر من 5%، و هذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية(H_0) التي تفترض عدم وجود إرتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر.

4- اختبار مدى صحة الشكل الدالي المستخدم Ramsey RESET

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى ملائمة الشكل الدالي للنموذج، أي خلوه من عدم التحديد، و بالنظر الى قيمة اختبار Ramsey نجدها أصغر مكن القيمة الاحتمالية عند مستوى معنوية 5%، و عليه قبول الفرضية القائلة بأن النموذج تم توصيفه بصورة سليمة.

5- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج CUSUM Test

يكمن الغرض من هذا الاختبار هو التحقق من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن و لمعرفة ذلك يتم استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي،

و كذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي، و يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين هما: تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، و مدى استقرار و انسجام المعلمات الطويلة الأمد مع المعلمات القصيرة الأمد. و أظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية يحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من **CUSUM** و **CUSUMSQ**داخل الحدود الحرجة عند مستوى 95%.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة و مناقشتها

لأجراء التحليل القياسي لأثر تقلبات اسعار البترول على رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (1980-2020)، سنستخدم البيانات السنوية التي تغطي هذه الفترة والتي تم الحصول عليها من مختلف المصادر الرسمية، والمتمثلة أساسا في الديوان الوطني للاحصائيات وتقارير منظمة الاوبيك. ويعبّر على رصيد الميزانية العامة للدولة بـ (RB) بالفرق بين الايرادات العامة والنفقات العامة وهو كمتغير تابع، أمّا بالنسبة للمتغير المستقل فهو اسعار البترول (OP)، وبالتالي يمكن صياغة النموذج وفق الصيغة الآتية :

$$BC = B_0 + B_1 TC + e_t$$

كما اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج الحدود للتكامل المشترك المستندة على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة ARDL الذي وضعه وطوره كل من Pesaran and Shin (1995) ثم Pesaran et al (2001)[1]، حيث أن هذا النموذج لا يشترط درجة تكامل نفسها للمتغيرات أي أنه يمكن إجراء الاختبارات بغض النظر عما إذا كانت السلاسل مستقرة عند المستوى I(0) أو مستقرة عند الفرق الأول (متكاملة من الدرجة الأولى) I(1) أو مزيج من الاثنين معا، بشرط ألاتكون متكاملة في الفارق الثاني(2)I.

المطلب الأول: عرض النتائج المتوصل إليها

من خلال هذا المطلب سنحاول عرض النتائج المتوصل أليها وذالك بالتعرف على خطوات تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL كما يلي:

الفرع الأول: خطوات تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL

وتتمثل في الخطوات التي اشرنا لها سابق كما يلي:

1- دراسة استقرار السلاسل الزمنية

قبل اختبار التكامل المشترك وفق مقاربة الـ ARDL لابدّ أن نختبر درجة تكامل السلاسل الزمنية وهذا فقط للتأكد من عدم وجود سلاسل متكاملة من الدرجة الثانية وهو الشرط الأساسي لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة، ونستعمل اختبار جذر الوحدة "Unit Root test" لتحديد الخصائص الغير

[1]Pesaran, M. H., Shin, Y. and Smith, R. J., (2001), Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship, Journal of Applied Econometrics,Vol. 16, P 289.

ساكنة "non-stationary" للسلستين الزمنيتين على حد سواء باستعمال اختبار ديكي فوللر المطور ADF[1]. لكن رغم الاستعمال الواسع لهذا الاختبار إلا أنه يعاني مشكلة عدم أخذه بعين الاعتبار عدم وجود مشكلة اختلاف التباين واختبار توزيع الطبيعي، ولذا يستعمل اختبار إضافي وهو اختبار فيليبس وبيرون (PP)[2]، فهو أفضل وأدق من اختبار ديكي فوللر لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرة، وفي كل الاختبارات نعتمد على قيم ماكينونMacKinnon (1991)[31]. ونتائج الاختبار مدونة في الجدول رقم(03) التالي:

الجدول رقم(03): اختبار استقرار السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
At Level			
		RB	**OP**
With Constant	t-Statistic	-1.2723	-1.4028
	Prob.	***0.6330***	***0.5714***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2784	-2.1222
	Prob.	***0.4355***	***0.5182***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7092	-0.3909
	Prob.	***0.4032***	***0.5368***
At First Difference			
		d(RB)	**d(OP)**
With Constant	t-Statistic	-6.6718	-5.6111
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.5553	-5.5408
	Prob.	***0.0000***	***0.0003***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.6885	-5.6685
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
At Level			
		RB	**OP**
With Constant	t-Statistic	-1.3016	-1.3197
	Prob.	***0.6195***	***0.6111***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8483	-2.1222
	Prob.	***0.1905***	***0.5182***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7462	-0.3717
	Prob.	***0.3868***	***0.5442***
At First Difference			
		d(RB)	**d(OP)**
With Constant	t-Statistic	-6.5765	-5.6393
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.4765	-5.5745
	Prob.	***0.0000***	***0.0002***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.6011	-5.6919
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

من خلال الجدول السابق يظهر أن السلاسل الزمنية المتعلقة برصيد الميزانية العامة واسعار البترول، ليست ساكنة في المستوى ولكنها تصبح كذلك في الفروق الأولى أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، ونتيجة

[1]Dickey, D. A. and Fuller, W. A.(1979), "Distribution of the Esimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root", Journal of American Statistical Association, 74 (366), P38
[2]Phillips, P. C. &Perron, P. (1988), "Testing for a Unit Root in Time Series Regression", Biometrika, 75 (2) ,P56
[3]Patterson, K, An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach. Palgrave Macmillan, London, 2002, P256.

لذلك يمكن اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات سالفة الذكر واستخدام منهج الحدود للتكامل المشترك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL.

2- تقدير نموذج ARDL

يلخص الجدول رقم (04) الموالي نتائج تقدير النموذج، ويلاحظ أن النموذج المستخدم ARDL(4,4)، وهذا يعني أن النموذج حدد 4 فترة إبطاء للمتغير المعتمد رصيد الميزانية العامة و4فترات لمتغير أسعار البترول

جدول رقم (04): نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: DRB
Method: ARDL
Date: 06/21/21 Time: 01:05
Sample (adjusted): 1985 2020
Included observations: 36 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DOP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DRB(-1)	-0.382729	0.119159	-3.211908	0.0035
DRB(-2)	-0.415974	0.125919	-3.303515	0.0028
DRB(-3)	-0.168619	0.122788	-1.373260	0.1814
DRB(-4)	0.439773	0.128024	3.435092	0.0020
DOP	-12.44492	3.287647	-3.785357	0.0008
DOP(-1)	-15.27912	3.408521	-4.482624	0.0001
DOP(-2)	-10.85945	3.674551	-2.955312	0.0066
DOP(-3)	-8.115043	3.710206	-2.187221	0.0379
DOP(-4)	-16.35808	3.907271	-4.186574	0.0003
C	-15.20243	44.25125	-0.343548	0.7339

R-squared	0.784225	Mean dependent var	-42.86583
Adjusted R-squared	0.709533	S.D. dependent var	457.6436
S.E. of regression	246.6469	Akaike info criterion	14.08393
Sum squared resid	1581703.	Schwarz criterion	14.52379
Log likelihood	-243.5107	Hannan-Quinn criter.	14.23745
F-statistic	10.49952	Durbin-Watson stat	1.954278
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

يلاحظ من الجدول رقم(05) أن هناك علاقة عكسية بين المتغير التابع رصيد الميزانية العامة والمتغير المستقل اسعار البترول، حيث تحسن اسعار البترول يؤدي الى رفع الايرادات العامة، لكن نظرا لاسراف الدولة في الانفاق تبعا لسياسة شراء السلم الاجتماعي والشروع برامج استثمارية ضخمة كبرنامج دعم النمو وبرنامج الانعاش الاقتصادي يجعل الزيادة في النفقات العامة اكبر بكثير من الزيادة في الايرادات العامة، ما

يتولد عنه عجز في رصيد الميزانية العامة، كما يلاحظ أن قيمة (R= 0.78)إي أن المتغير المستقل يفسر 78% من التغيرات في رصيد الميزانية العامة، وان النموذج يتمتع بجودة عالية كما يتبين من احتمالية إحصائية F (0.0000001)، وان النموذج لا يعاني من ارتباط ذاتي كما يتضح من إحصائية Durbin– Watson (1.95).

3- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bounds test

لكي نؤكد التكامل المشترك أو العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة نلجأ إلى استخدام منهج الحدود، ونتوصل إلى إحصائية (F) وتقارن مع الحدود العليا والدنيا لـ Pesaran ، فإذا كانت إحصائية (F) اكبر من الحدود العليا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة طويلة الأجل أو تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت إحصائية (F) اقل من الحدود الدنيا نقبل فرض العدم الذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وإذا كانت إحصائية (F) تقع بين الحدود العليا والدنيا لـ Pesaran فالنتائج تكون غير محسومة. والجدول رقم(05) الموالي يمثل نتائج اختبار منهج الحدود.

جدول رقم(05): نتائج اختبار منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	16.64614	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

ويوضح الجدول رقم(05) نتائج اختبار الحدود ويتبين أن قيمة F (16.64) اكبر من الحدود العليا لـ Pesaran عند كل مستويات المعنوية مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل.

تقدير العلاقات في المدى الطويل

بناءا على نتائج التكامل المشترك المحصل عليها (وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات) يتم الآن تقدير العلاقة طويلة الأجل في النموذج ARDL(4,4) والنتائج معروضة في الجدول رقم(06) الموالي.

الجدول رقم (06): تقدير العلاقات في المدى الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(DRB)
Selected Model: ARDL(4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/21/21 Time: 01:07
Sample: 1980 2020
Included observations: 36

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-15.20243	44.25125	-0.343548	0.7339
DRB(-1)*	-1.527549	0.336467	-4.539971	0.0001
DOP(-1)	-63.05660	9.058954	-6.960693	0.0000
D(DRB(-1))	0.144821	0.275204	0.526230	0.6032
D(DRB(-2))	-0.271153	0.192383	-1.409447	0.1706
D(DRB(-3))	-0.439773	0.128024	-3.435092	0.0020
D(DOP)	-12.44492	3.287647	-3.785357	0.0008
D(DOP(-1))	35.33256	7.489081	4.717877	0.0001
D(DOP(-2))	24.47312	5.713822	4.283143	0.0002
D(DOP(-3))	16.35808	3.907271	4.186574	0.0003

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DOP	-41.27958	7.918106	-5.213315	0.0000
C	-9.952167	28.30910	-0.351554	0.7280

EC = DRB - (-41.2796*DOP -9.9522)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

إن النتائج التي يمكن عرضها في المعادلة أدناه (معادلة الأجل الطويل) تشير إلى أن معامل العلاقة طويلة الأجل الخاص بمتغيرة اسعار البترول معنوي عند (5%) كما أن إشارته سالبة حيث أن تحسن اسعار البترول يؤدي الى رفع الايرادات العامة، لكن نظرا لاسراف الدولة في الانفاق تبعا لسياسة شراء السلم الاجتماعي والشروع برامج استثمارية ضخمة كبرنامج دعم النمو وبرنامج الانعاش الاقتصادي يجعل الزيادة في النفقات العامة اكبر بكثير من الزيادة في الايرادات العامة، ما يتولد عنه عجز في رصيد الميزانية العامة

4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة وتقدير معادلة العلاقة طويلة الأجل نستطيع الآن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM للميزان التجاري و النتائج معروضة في الجدول رقم(07) الموالي.

جدول رقم(07): تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(DRB)
Selected Model: ARDL(4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/21/21 Time: 01:08
Sample: 1980 2020
Included observations: 36

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DRB(-1))	0.144821	0.177988	0.813654	0.4232
D(DRB(-2))	-0.271153	0.128380	-2.112114	0.0444
D(DRB(-3))	-0.439773	0.100160	-4.390709	0.0002
D(DOP)	-12.44492	2.830432	-4.396826	0.0002
D(DOP(-1))	35.33256	7.166582	4.930183	0.0000
D(DOP(-2))	24.47312	5.453684	4.487447	0.0001
D(DOP(-3))	16.35808	3.729457	4.386182	0.0002
CointEq(-1)*	-1.527549	0.208298	-7.333474	0.0000

R-squared	0.899613	Mean dependent var	13.93333
Adjusted R-squared	0.874517	S.D. dependent var	670.9502
S.E. of regression	237.6749	Akaike info criterion	13.97282
Sum squared resid	1581703.	Schwarz criterion	14.32471
Log likelihood	-243.5107	Hannan-Quinn criter.	14.09564
Durbin-Watson stat	1.954278		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

تظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ لرصيد الميزانية العامة بالجزائري أن جل المعاملات يتمتع بالمعنوية عند مستوى معنوية 5%، كما أنها ترتبط ايجابا برصيد الميزانية العامة (إشارة موجبة) ، حيث أن أي زيادة في أسعار البترول من شأنها أن تنعكس ايجابا على رصيد الميزانية العامة، أما حد تصحيح الخطأ CointEq(−1) فهو سالب ومعنوي عند مختلف المستويات (0.000) وهو ما يعتبر مؤشرا على قوة العلاقة طويلة الأجل ومصداقيتها، وبالتالي يمكن الجزم أن العلاقة السببية موجودة في اتجاه واحد على الأقل، أما فيما يخص المعامل (−1.52) فهو يعطينا فكرة عن معدل التقارب إلى التوازن (سرعة التعديل في المدى الطويل) ونسبته مقبولة إلى حد ما في هذا النموذج. أما فيما يخص قيمة معامل التحديد فهي مرتفعة (R=0.89)، وهو ما يعني ارتفاع القوة التفسيرية للمتغير المستقل حيث أنه يمثل المتغير التابع بنسبة 89%، أما النسبة المتبقية فهي متعلقة بمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية

- من خلال هذا المطلب سنحاول دراسة اختبار صلاحية النموذج المدروس كما يلي:

الفرع الأول: اختبار صلاحية النموذج المدروس

من أجل التأكد من صحة النموذج وصلاحيته يجب أن نتأكد من خلوه من المشاكل القياسية وعدم تعارضه مع النظرية الاقتصادية إضافة الاستقرارية النموذج وذالك من خلال ما يلي:

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي TEST DE NORMALITE

نوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج المقدر من خلال مخرجات EVIEWS9 في شكل رقم(03) الموالي.

شكل رقم(03): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

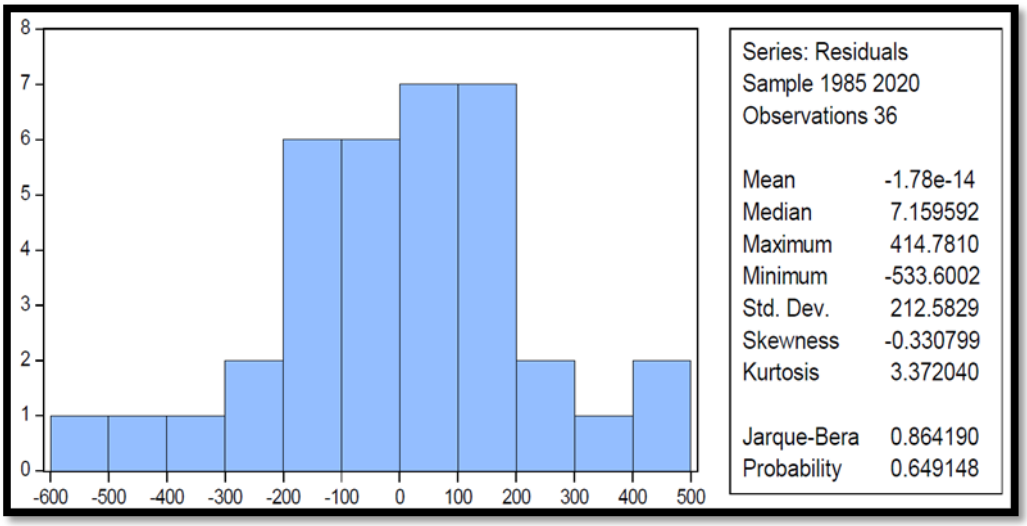

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

نلاحظ من خلال شكل رقم(03) إن قيمة إحصائية Jarque-Bera مساوية لـ 0.86، وهي اصغر من إحصائية كاي مربع عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية تساوي 1. كما أن prob (0.64) أكبر من مستوى معنوية 5%، ومنه نقول إن البواقي للنموذج تتبع توزيع طبيعي.

2- اختبار عدم تجانس التباين للنموذج وفق لاختبار Breusch وباستعمال البرنامج الإحصائي EVIEWS9 نتحصل على انحدار مساعد كما هو مبين في جدول رقم (08) التالي.

جدول رقم(08): نتائج اختبار Breusch

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.526186	Prob. F(9,26)	0.3513
Obs*R-squared	5.79435	Prob. Chi-Square(9)	0.3320
Scaled explained SS	6.38956	Prob. Chi-Square(9)	0.3199

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

من خلال جدول رقم(08) نلاحظ إن prob=0.33 أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على ثبات التباين.

3- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

بالاعتماد على اختبار بروش- كودفير (Breusch-Godfrey)، حيث من خلال هذا الاختبار نقارن بين قيمة المحسوبة والتي تساوي وقيمة إحصائية كاي مربع عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية K=2، فإذا كانت قيمة إحصائية كأي مربع اكبر من إحصائية LM فإننا نقبل فرضية العدم، ونقول إنه لا يوجد ارتباط ذاتي

للأخطاء. أما إذا كانت قيمة إحصائية كأي مربع اصغر من إحصائية LM فإننا نرفض فرضية العدم، ونقبل بالفرضية البديلة، ونقول إنه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء. وجدول رقم(09) الموالي يوضح نتائج الاختبار.

جدول رقم(09): نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.965195	Prob. F(2,24)	0.3952
Obs*R-squared	2.680022	Prob. Chi-Square(2)	0.2618

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

من خلال جدول رقم (09) فان إحصائية اختبار LM Test، نستخراج إحصائية كاي مربع عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية K=2. حيث تساوي ، وبما أن $\chi^2_{0.05}((2))$ اكبر من فإننا نقبل بفرضية العدم، كما يمكن إثبات ذالك من خلال prob=0.26 وهي اكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على إن النموذج لا يعني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

4- اختبار مدى صحة الشكل الدالي المستخدم Ramsey RESET

من خلال نتائج اختبار Ramsey RESET الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج، نستنتج صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول رقم (10) الموالي.

جدول رقم(10): نتائج اختبار مدى صحة الشكل الدالي المستخدم Ramsey RESET

Ramsey RESET Test
Equation: ARDL
Specification: DRB DRB(-1) DRB(-2) DRB(-3) DRB(-4) DOP DOP(-1) DOP(-2) DOP(-3) DOP(-4) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.040146	25	0.3082
F-statistic	1.081904	(1, 25)	0.3082

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

من خلال جدول رقم (10) يتبين أن الصياغة الدالية للنموذج صحيحة، لأن القيمة الاحتمالية المقدرة بـ 30% هي اكبر من مستوى المعنوية5%.

5- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج CUSUM Test

لتأكد من الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة نستخدم اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي CUSUM Test والمجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares، ونتائج الاختبار موضحة في الشكل رقم (04) الموالي.

الشكل رقم(04): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM SQ-CUSUM)

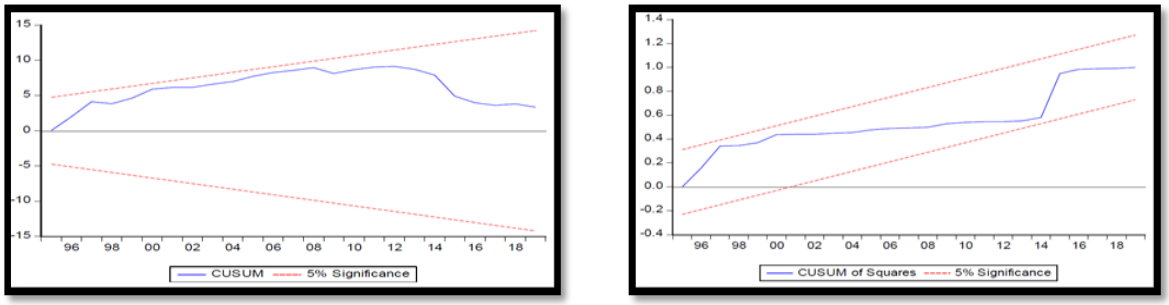

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

من خلال الشكل رقم(04) يتضح أن معاملات اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUDUM واقعة داخل الحدود عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل الدراسة، كذلك نفس الأمر بالنسبة لاختبار المجموع التراكم ي لمربعات البواقي CUDUM SQ، فهي وقعت داخل الحدود عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي من هذين الاختبارين نستخلص أن هناك استقرار في النموذج بين نتائج الأجلين القصير والأجل الطويل، أي أن المقدرات ثابتة خلال الزمن بمعنى أنه لا توجد لدينا أكثر من معادلة لرصيد الميزانية العامة للجزائر خلال فترة الدراسة.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل والذي يتناول الدراسة القياسية قمنا بتقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستعملة في الدراسة والتطور التاريخي لها، وهدفنا إلى تحليل انعكاس تطورات أسعار البترول الخام في السوق العالمية للبترول على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1980– 2020)، حيث عرفت أسعار البترول منذ مطلع الألفية الحالية تقلبات حادة أثرت بشكل واضح على الميزانية العامة في الجزائر التي تعتمد على الجباية البترولية في تغطية نفقاتها العامة، وكذا عرض نتائج الدراسة ومناقشتها من خلال قياس أثر انعكاس التقلبات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وتوصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن الميزانية العامة عرفت عجزا ملحوظا خلال معظم سنوات الدراسة بالرغم من الارتفاع المسجل لأسعار البترول خلال الفترة، ويرجع ذلك إلى السياسة الإنفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر وإلى الجباية البترولية المقدرة على أساس السعر المرجعي للبترول. كم توصلنا إلىوجود علاقة عكسية بين اسعار البترول ورصيد الموازنة العامة في الأجلين القصير و الطويل. إضافة إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وثبات التباين لتسلسل الأخطاء، مع ثبات المقدرات عبر الزمن ما يفسر استقرار في النموذج بين نتائج الأجلين القصير والطويل، أي أن المقدرات ثابتة خلال الزمن، بمعنى أنه لا توجد لدينا أكثر من معادلة لرصيد الميزانية العامة خلال فترة الدراسة المقدرات.

الخاتمة العامة

نخلص مما سبق أن تقلبات أسعار النفط أثرت على الميزانية العامة في الجزائر سواء من خلال الجباية البترولية أو من خلال تمويل العجز عن طريق إيرادات صندوق ضبط الإيرادات المتشكلة أساسا من جراء ارتفاع أسعار البترول، وانطلاقا من جميع الاختبارات السابقة يمكن القول هنا أن نموذج ARDL الذي اعتمدتاه في الدراسة مثالي انطلاقا مما توصلنا إليه، حيث أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرالمفسر باتجاه المتغير التابع،كما يمكن تصحيح الأخطاء في الأجل الطويل بإضافة إلى أنه لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء كذلك، ولا توجد مشكلة ثبات تباين الخطأ وان تسلسل الأخطاء تتبع توزيع طبيعي، كما تبين أن الصياغةالدالية للنموذج صحيحة. وأهمشيء أنه بعد إجراء اختبار استقرار الهيكلي لمعادلة الميزان التجاري تبين أن هناك استقرار في النموذج بين نتائج الأجلين القصير والطويل، أي أن المقدرات ثابتة خلال الزمن بمعنى أنه لا توجد لدينا أكثر من معادلة لرصيد الميزانية العامة خلال فترة الدراسة المقدرات.وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نبرزها فيما يلي:

أولا: النتائج

- عرفت أسعار البترول خلال الفترة تقلبات بين الارتفاع والانخفاض متأثرة بعدة عوامل أهمها عاملي العرض والطلب
- بالرغم من تزايد حصيلة الإيرادات العامة إلا أنها عجزت عن تغطية النفقات العامة في معظم سنوات الدراسة.
- عرفت الميزانية العامة للجزائر في معظم سنوات الدراسة عجزا حتى في السنوات التي ارتفعت فيها أسعار البترول.
- اعتماد الجزائر على سعر مرجعي للبترول أدى إلى انخفاض الجباية البترولية المدرجة في الميزانية العامة مقارنة بالجباية المحصلة فعلا.
- تآكل إيرادات صندوق ضبط الإيرادات بسبب انخفاض أسعار البترول منذ منتصف عام 2014.

ثانيا : التوصيات

- ضرورة تنويع الاقتصاد لتفادي الانعكاسات السلبية لتدهور أسعار البترول
- السعي الجاد إلى ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه بكيفية تضمن تحقيق الأهداف المسطرة.
- ضرورة تفعيل النظام الضريبي لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية التي تخضع لتقلبات أسعار البترول

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1. [1]صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019، عالمنا المترابط، واشنطن، اوت 2019

ثانياً: المراجع باللغة العربية

1. كامبل كولون واخرون: ترجمة عدنان عباس علي " نهاية عصر البترول " مطابع السياسة ، الكويت، بدون طبعة، 2004.
2. حسا نخضر ،" أسواق النفط العالمية "، مجلة جسر التنمية ، العدد 57، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت. 2010
3. بيور خسني ،"البترول –أهميته – مخاطره ونحدياته "، دار ناراس لطباعة والنشر.
4. مصطفى ديبون، "ما هو البترول3 الديوان الوطني للحقوق، المؤلف ، الجزائر ، بدون طبعة، ماي 1981.
5. محمد أحمد الدوري " محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية ، االجزائرية، بدون طبعة، 1983.
6. بوجمعة قودير يقويشح، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية ف الجزائر"، رسالة ماجستر، جامعة الشلف، 2008-2009.
7. حسين عبد الله،" مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرو ، لبنان ، الطبعة الثانية، 2006.
8. .مانع سعيدة العقبة،" اوبيك والصناعة البترولية" مطابع التجارة والصناعة ، بيروت، لبنان، 1974.
9. نبيل جعفر عبد الرضا، "اقتصاد النفط"، الطبعة الاولى، دار احياء التراث العربي للنشر والتوزيع بيروت، لبنان ، 2011.
10. محمد أزهر السماك وعبد الحميد باشا،" اقتصاديات النفط والسياسة النفطية"، الطبعة الأولى ، المكتبة الوطنية، الموصل، العراق، .
11. عبد السلام بريزة،" دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية– دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي"، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات العمال والتجارة الدولية (الجزائر: سطيف ،2012،2013.
12. [1]بوفليج نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع ولأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 93.

13. أعاد أحمد القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي،ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2008.

14. مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن 2008،ص120

15. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان ،1998،ص 207.

16. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم والنشر والتوزيع، عنابة ، الجزائر،2003

17. سيروان عدنان ميزرا الزهاوي، " الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي"الدار الإعلامية في مجلس النواب ، بغداد ، 2008 ، ص 24

18. محرزي محمد عباس، " اقتصاديات المالية العامة النفقات لعامة الإيرادات العامة– الميزانية العامة للدولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر.

19. محمد جمال ذنيبات،" المالية العامة والتشريع المالي"، منشورات الحبلي ،بيروت، 2003.

20. خبابة عبد الله،" أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009.

21. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية،" أسس المالية العامة" ،دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة ،2007.

22. بوالكور نور الدين وصوفان العيد ،"أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980–2016)"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، ديسمبر 2017.

23. نورهان الشيخ،سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي، مجلة قضايا، العدد 06، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، القاهرة، أوت 2009.

ثالث: المجلات

1. الطاهر زيتوني، "التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 336، العدد 132 منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) ،الكيت شتاء 2010.

2. [1]فوزية غالب عمر ، "دارسة تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي والتحليل الإحصائي للسلسلة الزمنية(2000–2009)"، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد التاسع ، العدد الرابع والثلاثون ، العراق ،2013.

3. غيدة فلة، غيدة فوزية، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة(1980-2014)، مجلة دماء للاقتصاد و التجارة، العدد3،جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2018

رابعا: الملتقيات

1. [1]بوفليج نبيل، وطرشي محمد ،" دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التسع حول : استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، المنظم من طرف كلة العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

2. مجدي الشوربجي، العلاقة بين رأس المال البشري و الصادرات و النمو الاقتصادي في تايوان، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007.

خامساً: المقالات

1. وصاف سعيدي وبنونة فاتح، سياسة أ من إمدادات النفطية وانعكاساتها، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة (الجزائر: جامعة سطيف، 8-8 افريل 2008).

2. .صرارمة عبد الوحيد وقجاني عبد الحميد، "محددات الجباية البترولية في الجزائر ، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2014"، مجلة العلوم الإنسانية العدد السادس ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، ديسمبر 2016.

3. عمر هويدي ،"تحليل أثر أسعار النفط على هيكلة الموازنة العامة في العراق للمدة (2005 - 2014)"، مقالة منشورة بمجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ا لد 9، العدد 17، العراق ،2017.

سابعا: مذكرات ماجستير

1. بوفليج نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع ولأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 93.

ثامنا: مذكرات أطروحة لنييل شهادة الدكنوراه

1. [1]أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية (الجزائر: جامعة ورقلة،2011-2012).

2. كريم سالم حسين،حدير طالب موسى، محددات النمو الاقتصادي في العراق، دراسة قياسية للفترة (1970–2016م)، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة القادسية.

تاسعاً: المراجع باللغة الاجنبية

1. Jesse buickhead,Governmentbudgetig,Jhonwiey ,Newyork,1963.
2. «The Impact of Oil Price Swings on the Public Budget in Saudi Arabia: An Empirical Study by Using the Johansen Co-Integration and Error Correction Model for the Period (1981-2014)».
3. Kirchg.ssner G. and Wolters J, "Introduction to Modern Time Series Analysis", SPRINGER-Verlag, Berlin Heidelberg, 2007.
4. Dickey D. and Fuller W, " Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root ", Journal of the American Statistical Association, n74, 1979.
5. Dickey D. and Fuller W, 'The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica ,n49, 1981.
6. HENIN P.Y, "Bilans et essais sur la non-Stationnarité des séries Macroéconomiques" revue d' économie politique , n5, 1989.
7. Pesaran, M. H., Shin, Y. and Smith, R. J., (2001), Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship, Journal of Applied Econometrics,Vol. 16.
8. Dickey, D. A. and Fuller, W. A.(1979), "Distribution of the Esimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root", Journal of American Statistical Association, 74 (366)
9. Phillips, P. C. &Perron, P. (1988), "Testing for a Unit Root in Time Series Regression", Biometrika, 75 (2).
10. Patterson, K, An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach. Palgrave Macmillan, London, 2002.

الملخص :

يعتير موضوع تقلبات اسعار البترول في الوقت الحتضر احد الظواهر التي تواجه معظم دول العالم وبالاخص الاقتصاديات البترولية والجزائر باعتبارها دولة يترولية تتأثر بهده الظاهرة وعليه كانت محل بحثنا حيث تم قياس اثر تقلبات اسعار البترول على الموازنة العامة في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1980 – 2020 من خلال جانب نظري حول الموازنة العامة واسعار البترول وتحليل اثر العلاقة بينهما وجانب تطبيقي قمنا فيه بتحليل تطورات الموازنة العامة (النفقات والايرادات) واسعار البترول في الجزائر للفترة 1980–2020 واجراء دراسة قياسية باستعمال نمودج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

حيث تم من خلال هذه الدراسة توضيح المنهج التحليلي والوصفي والقياسي .

الكلمات المفتاحية : اسعار البترول، الموازنة العامة ، نمودج قياسي.

Summary :

The subject of oil price fluctuations at the time of death is one of the phenomena facing most countries of the world, especially the petroleum economies and Algeria as an oil country affected by this phenomenon and accordingly it was the subject of our research where the impact of oil price fluctuations on the general budget in Algeria for the period between 1980 - 2020 was measured through A theoretical aspect about the general budget and oil prices, an analysis of the impact of the relationship between them, and an applied aspect in which we analyzed the developments of the general budget (expenditures and revenues) and oil prices in Algeria for the period 1980-2020 and conducted a standard study using an autoregressive model for distributed time gaps. Through this study, the analytical, descriptive and standard approach were clarified

Keywords: oil prices, general budget, standard model.